أسعار المواد الغذائية العراقية

ضمن السياق العالمي ودور نظام التوزيع العام

Credit:WFP

أحمد الطبقچلي
برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة

تموز ٢٠٢٣

برنامج الأغذية العالمي
WFP

المحتويات

مقدمة ---- 2
تغيرات أسعار الغذاء العراقية والعالمية ---- 4
السلال الغذائية العالمية والعراقية ---- 5
الموجات الخمس ---- 6
المجموعات الغذائية العراقية والعالمية ---- 9
الحبوب ---- 9
زيوت الطعام ---- 10
الألبان ---- 11
اللحوم ---- 12
السكريات ---- 13
نظام التوزيع العام والدور الذي يلعبه في أسعار المواد الغذائية المحلية ---- 14
التعريف بنظام التوزيع العام ---- 14
تأثير نظام التوزيع العام على أسعار المواد الغذائية المحلية ---- 15
المحتوى المحلي العالي مقابل المحتوى المستورد العالي ---- 16
المحتوى المحلي العالي ---- 16
المحتوى المستورد العالي ---- 17
الاستنتاجات والتوصيات ---- 18
توصيات المقترحة لتحسين فعالية وكفاءة نظام التوزيع العام ---- 19
ملحق: مؤشرات أسعار المواد الغذائية الفردية الغذائية ---- 20

*_ النتائج والتفسيرات والاستنتاجات المذكورة هنا هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر برنامج الأغذية العالمي

مقدمة

على مدى فترة الثلاث سنوات 2022 - 2020، شهد الاقتصاد العالمي وتدفقات التجارة العالمية المرتبطة به اضطرابات كبيرة كان لها آثار عميقة على أسعار الغذاء والطاقة العالمية. وقد نتج ذلك عن حدثين رئيسيين. جائحة كورونا والحرب الأوكرانية الروسية. أدى ظهور جائحة كورونا ، في أوائل عام 2020، وتسلسل عمليات الإغلاق لاحتواء الوباء، في البداية إلى تباطؤ اقتصادي حاد، أعقبه في النهاية انتعاشات اقتصادية قوية مع تكيف معظم العالم مع جائحة كورونا. في فبراير 2022، أدت الحرب في أوكرانيا إلى تعزيز الضغوط التضخمية الحالية، مما أدى في النهاية إلى تباطؤ اقتصادي كبير حيث قامت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم برفع أسعار الفائدة لاحتواء التضخم. وتمثلت الآثار الصافية المجمعة لهذه الاضطرابات في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة الإجمالية على مدى فترة الثلاث سنوات 2020-2022، حيث ساهم ارتفاع أسعار الطاقة في زيادة أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية بالتجزئة، مما أدى في النهاية إلى زيادة الضغوط التضخمية [1]. وكان للصدمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ذلك آثار كبيرة على المستهلكين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية كبيرة على قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية.

وفي العراق، ادى الاعتماد على الصادرات النفطية الى تفاقم الاضطرابات الاقتصادية. وشكلت عائدات تصدير النفط ما يقرب من 90 بالمئة من الإيرادات الحكومية في الفترة 2017-2022، [2] وتلعب حكومة العراق دورًا رئيسيًا في الاقتصاد باعتبارها أكبر جهة توظيف رسمية ومحرك للاقتصاد غير النفطي. وبشكل أساسي، فإن أي تحول في أسعار النفط يؤثر على الإيرادات الحكومية ويؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الغير نفطي. وعلى وجه التحديد، أدى انهيار أسعار النفط في عام 2020 إلى انخفاض كبير في الإيرادات والنفقات الحكومية النفطية، وفي النهاية إلى انكماش بنسبة 11.2في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2020. وانتعاش أسعار النفط في عام 2021، وارتفاعها القوي أدى عام 2022 إلى زيادات في الإيرادات والنفقات الحكومية، وأدى في النهاية إلى انتعاش اقتصادي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.7في المئة في عام 2021، يليه نمو مستمر في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يقدر بنحو 1.5في المئة في عام 2022، و 4.4في المئة متوقعة في عام 2023 [3]. ومن المرجح أن تؤدي الميزانية الفيدرالية التوسعية لعام 2023، إلى تعزيز النمو الاقتصادي بشكل أكبر[4].

وبحلول منتصف عام 2023، كانت أسعار الغذاء والطاقة العالمية أقل بكثير من الذروة التي بلغتها في شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2022/ ومع ذلك، ظلت الأسعار في الغالب أعلى من مستويات ما قبل الوباء، وأصبح التضخم أكثر رسوخًا بشكل حاسم[5]- كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار الطاقة والغذاء في وقت سابق مما أدى إلى ارتفاع التكاليف في قطاعات أخرى مثل الأجور والإيجارات وما إلى ذلك، وتميل ارتفاعات الأسعار هذه إلى أن تكون كذلك. دائمة في الغالب. ونتيجة لذلك، استمرت أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية بالتجزئة في الارتفاع بشكل دائم مع ما كان لذلك من آثار سلبية على مستويات معيشة السكان الأكثر ضعفاً [6].

---

1. ويستند التحليل الاقتصادي في هذا القسم إلى أعمال المؤلف السابقة حول العراق، وكذلك أبحاثه وملاحظاته حول العوامل العالمية التي تؤثر على العراق مثل الطلب على النفط وأسعار المواد الغذائية وما إلى ذلك.
دعم المواد الخارجية متاح في
(1) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي : https://www.imf.org/en/Publications/WEO
(2) التقارير القطرية لصندوق النقد الدولي في العراق، https://www.imf.org/en/Countries/IRQ
(3) تقارير البنك الدولي- العراق، https://www.worldbank.org/en/country/iraq
(4) وزارة المالية العراقية. http://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx

2. بيانات الموازنة السنوية لعام 2017-2022 من وزارة المالية. http://mof.gov.iq/obs/ar/Pages/default.aspx
3.البيانات المقدمة من هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية
4. أحمد الطبقجلي. « نظرة عامة على مقترح الميزانية الفيدرالية للعراق لعام 2023». مركز الشرق الأوسط التابع لكلية لندن للاقتصاد. 8 مايو 2023.
https://blogs.lse.ac.uk/mec/2023/05/08/debt-and-taxes-of-what-can-we-be-certain-in-iraqs-2023-federal-budget/ الديون-والضرائب-ما-يمكن-يقينه-في-العراق-2023-الموازنة-الفيدرالية
5. «التضخم الراسخ مقابل التضخم» التضخم المؤقت - ما الفرق؟ ما هي العلامات؟». فوربس. 12 نوفمبر 2022.
https://www.forbes.com/sites/qai/2022/11/12/entrenched-inflation-vs-transitory-inflationwhats-the-difference-what-are-the-signs/?sh=74d24bbd3848
6. بينما انخفض التضخم بحلول أواخر عام 2023. أي أن الأسعار ارتفعت بشكل أبطأ بكثير من ذي قبل. وعلى هذا النحو. أصبح ارتفاع الأسعار شي مستديم. وهذا يعني استمرارية أزمة كلفة المعيشة على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً.

المربع 1: التضخم في العراق مقابل التضخم في الاقتصادات المماثلة

الشكل 0: التضخم في العراق مقابل الاقتصادات المماثلة

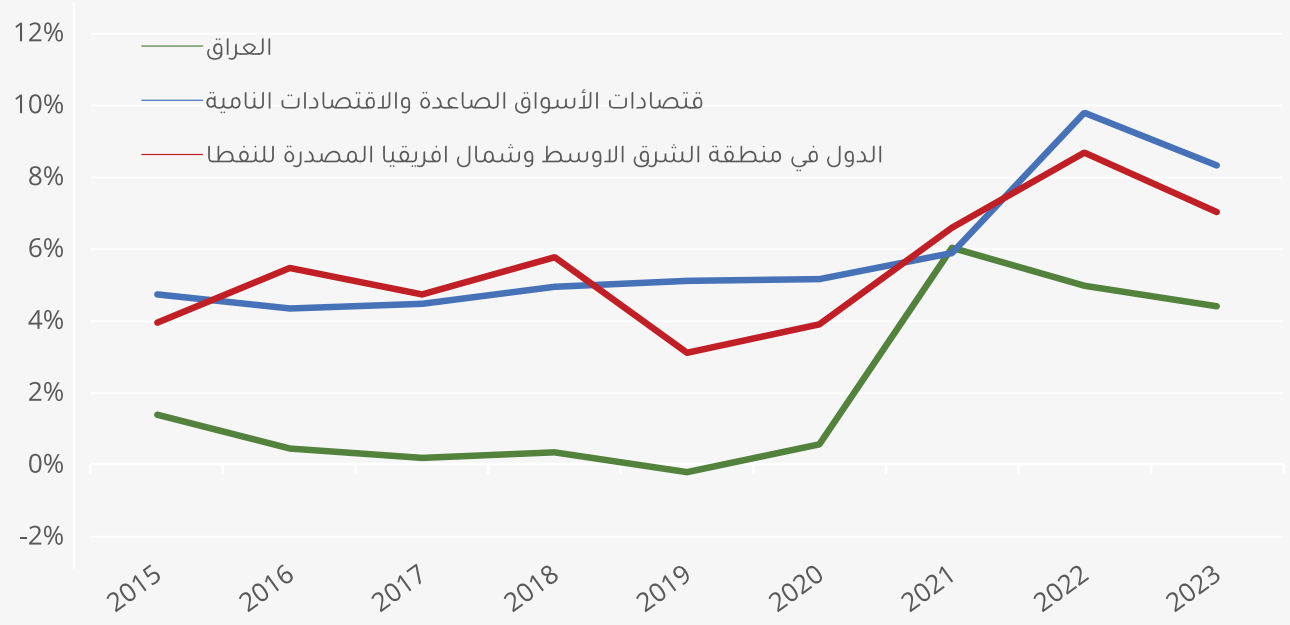

اتبعت الاتجاهات التضخمية في العراق أنماطًا مماثلة لتلك التي لوحظت عالميًا خلال الفترة 2020-2022. ومع ذلك، فإن مستويات التضخم في العراق لا تزال أقل من تلك الموجودة في الاقتصادات المماثلة. تعطلت فترة التضخم المنخفض والمستقر في العراق بين عامي 2015 و2020 (انظر الشكل 0) في عام 2021 عندما ارتفع إلى 6.1 في المائة مقارنة بعام 2020، ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي بنسبة 23 في المائة مقابل الدولار الأمريكي في ديسمبر 2020. ومع ذلك، فقد كانت هذه هي الفترة التي ارتفع فيها معدل التضخم في الاقتصادات المماثلة، مثل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 6.6 في المائة.

علاوة على ذلك، في عام 2022، بلغ معدل التضخم في العراقفي 4.9 في المئة، وهو أقل من الاقتصادات المماثلة حيث بلغ معدل التضخم في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية 9.8 في المئة، وفي البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 8.7 في المئة (الشكل 0)[7].

لقد استفاد العراقيون، باعتبارهم مواطنين في دولة مصدرة للنفط ومستوردة صافية للغذاء، من ارتفاع أسعار النفط وعانوا من ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل دائم، ولكن ليس بنفس القدر. فمن ناحية، كما تمت مناقشته، مكنت عائدات النفط المرتفعة الحكومة من اتباع سياسات مالية توسعية، مما أدى إلى تغذية النمو الاقتصادي مع آثار إيجابية على السكان بشكل عام. من ناحية أخرى، في حين أن أسعار المواد الغذائية المحلية زادت بالتزامن مع أسعار المواد الغذائية العالمية، إلا أن السياسات والإجراءات الحكومية خففت من تأثيرها، كما يرى صندوق النقد الدولي من خلال انتشار الأسعار الموجهة، ودعم المواد الغذائية والوقود. ومع ذلك، تأثرت فعالية هذه الإجراءات في التخفيف من أثر الزيادات في أسعار الغذاء العالمية بشدة بإيرادات النفط الحكومية. ومن بين الإعانات الغذائية الأساسية نظام التوزيع العام، الذي يغطي حوالي 95 بالمائة من سكان العراق. وكانت الحصص الغذائية المقدمة من خلال نظام التوزيع العام بمثابة شبكة أمان لمعظم العراقيين، ولا سيما الفئات

7. بيانات الشكل 0 مأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2024.
8. تقرير صندوق النقد الدولي في العراق رقم 23/75 لعام 2022.
https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/02/03/Iraq-2022-Article-IV-Consultation-Press-Release-and-Staff-Report-529146?cid=em-COM-123-46074

الأكثر ضعفًا بين السكان. أدت عائدات النفط المرتفعة في عامي 2021 و2022 إلى مخصصات أكبر لنظام التوزيع العام، وبالتالي إلى توزيع ثابت وكامل لجميع السلع الغذائية في سلة نظام التوزيع العام - مما سمح لنظام التوزيع العام بالعمل على النحو المنشود وفي هذه العملية تخفيف حدة التأثيرات الناتجة عن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. وتظهر البيانات التي قدمتها وزارة المالية في مقترح ميزانيتها لعام 2023 استمرار التخصيصات المرتفعة المخطط لها لعام 2023؛ مما يعكس آثار عائدات النفط على مخصصات الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك نظام التوزيع العام في الفترة 2020-2023 (الجدول 1).

الجدول ا: نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)

الرعاية الاجتماعية المختارة (مليار دينار عراقي)	2020	2021	2022	2023
نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)	795	1,433	6,993	4,662
واردات القمح و الرز	258	2,552	3,600	2,500
دعم المزارعين	245	275	963	768
ايرادات النفط	55,955	96,622	154,039	102,967

المصدر[9] ملاحظة: أرقام 2023 هي توقعات.

وكانت المخصصات الأكبر في عام 2022 ترجع إلى الجمع بين إنفاق واحد على اثني عشر من اعتمادات عام 2021 ـ المتمثلة في عدم إقرار موازنة لعام 2022 ـ ومشروع قانون الغذاء الطارئ في يونيو/حزيران 2022، والذي كان في الواقع موازنة تكميلية. من خلال مراجعة التغيرات في أسعار الأطعمة العراقية، والمجموعات الغذائية، في سياق التغيرات في أسعار المواد الغذائية العالمية خلال الفترة 2020-2022، تهدف هذه الورقة إلى التحقيق في الدور الذي ربما لعبه نظام الحماية الاجتماعية لنظام التوزيع العام في التخفيف من تضخم الغذاء في البلاد.

تنقسم الورقة إلى قسمين: الأول يستعرض الزيادات في أسعار المواد الغذائية العراقية في سياق الزيادات في أسعار المواد الغذائية العالمية من خلال النظر في السلال المحلية والعالمية، ثم يمتد ذلك إلى المجموعات الغذائية ويبحث القسم الثاني في الدور الذي يلعبه نظام التوزيع العام لتخفيف من انتقال الزيادات في أسعار الغذاء العالمية إلى الأسعار المحلية من خلال التركيز على أربعة مواد أساسية رئيسية، وهي دقيق القمح والأرز والزيت النباتي والسكر.

التغيرات في أسعار الغذاء العراقية والعالمية

يقارن هذا الجزء بديلاً لسلة الغذاء العالمية، فضلاً عن المجموعات الغذائية الفردية، ويقارنها بسلة غذائية محلية ومجموعات غذائية مماثلة، من أجل تقييم أسعار المواد الغذائية العراقية في سياق عالمي. وتعتمد السلال الغذائية والمجموعات الغذائية العالمية على بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)[10]، بينما تعتمد أسعار المواد الغذائية المحلية على البيانات التي تم جمعها، وهي أسعار التجزئة لـ 23 مادة غذائية أساسية تم جمعها بواسطة برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة[11]. علاوة على ذلك، تُستخدم البيانات المستمدة من مؤشر أسعار المستهلك الغذائي العراقي المكونات الفرعية (مجاميع المجموعة الغذائية) التي يصدرها هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية[12] لاستكمال بيانات أسعار المواد الغذائية تم جمعها من برنامج الأغذية العالمي.

9. مقترح الموازنة الاتحادية لعام 2023 من قبل مجلس الوزراء
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2023/04/Budget-bill-2023-complete-with-tables.pdf
وزارة المالية. بيانات الموازنة المفتوحة. http://mof.gov.iq/obs/ar/Pages/obsDocuments.aspx
10. https://www.fao.org/about/en/
11. https://www.wfp.org/countries/iraq
يتتبع الفريق العناصر التي يتم شراؤها بشكل متكرر ضمن كل فئة للتأكد من أن الأسعار المتتبعة تمثل ما يشتريه معظم السكان.
12. https://cosit.gov.iq/ar/stat-index/index-number/cpi

السلال الغذائية[13] العالمية والعراقية

مؤشر أسعار الغذاء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (FFPI)[14] كبديل لسلة أسعار المواد الغذائية العالمية. في الأساس، يعد مؤشر أسعار الأغذية والزراعة مقياسًا للأسعار الدولية لسلة من السلع الزراعية (المصدرة) المتداولة ويتكون من متوسط مؤشرات أسعار خمس مجموعات سلعية مرجحة بمتوسط حصص التصدير لكل مجموعة في الفترة 2014-2016. مؤشرات أسعار المجموعات الخمس هذه هي

1. مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب، الذي تم تجميعه من مؤشر أسعار القمح الصادر عن المجلس الدولي للحبوب، ومؤشر أسعار الذرة، ومؤشر أسعار الشعير، ومؤشر منظمة الأغذية والزراعة لعموم أسعار الأرز
2. مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية، والذي يتكون من 10 زيوت مختلفة،
3. مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الألبان، الذي يتكون من أربعة منتجات ألبان: الزبدة، والجبن، ومسحوق الحليب منزوع الدسم، ومسحوق الحليب كامل الدسم
4. مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم، الذي يتكون من أربعة أنواع من اللحوم: الأبقار والخنازير والدواجن والأغنام
5. ومؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر، من أسعار الاتفاق الدولي للسكر.

المنهجية

لفهم تأثير تضخم أسعار المواد الغذائية العالمية والمحلية على الإنفاق الغذائي للأسرة المتوسطة، نوضح أدناه الخطوات المتخذة.

اختيار بديل للاستهلاك الشهري للأسرة العراقية المتوسطة من الأغذية الأساسية (سلة الغذاء العراقية)

تم اختيار السلة الغذائية التي يراقبها برنامج الأغذية العالمي لأنها سلة غذائية متنوعة مصممة لبرامج المساعدات النقدية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي. يتم اختيار المواد الغذائية المدرجة في السلال الغذائية بحيث تلبي متطلبات المغذيات الكبيرة والسعرات الحرارية لأسرة متوسطة في العراق وتأخذ في الاعتبار توفر الغذاء وتفضيلاته.

حساب تكلفة السلة الغذائية:

ولتقدير التكلفة الإجمالية للسلة، يتم تلخيص تكلفة المواد الغذائية الفردية. وقد تم استخدام بيانات رصد أسعار الأغذية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي لتقدير متوسط التكلفة الوطنية لكل مادة غذائية. مقارنة تكلفة السلة الغذائية العراقية مع مؤشر أسعار المستهلك الغذائي العراقي.

بالإضافة إلى ذلك، تتم مقارنة اتجاهات التغير في تكلفة سلة الغذاء مع مؤشر أسعار المستهلك الغذائي في العراق ومكوناته الفرعية لمختلف المجموعات الغذائية (مثل المواد الغذائية الأساسية والفواكه والخضروات وما إلى ذلك). للحصول على صورة عامة للاقتصاد

مقارنة كلفة السلة الغذائية العراقية مع الاسعار العالمية:

لمقارنة تكلفة سلة الغذاء العراقية بأسعار الغذاء العالمية، يتم استخدام مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء (الموضح في الصندوق 1) (الجدول 2).

الجدول 2: السلة الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي المعدلة (المشار إليها بالعلامة *) مقابل السلة الأصلية

	برنامج الأغذية العالمي* السلة الغذائية			السلة الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي	
ملاحظات	الحصة الشهرية (كجم\لتر)	العناصر الغذائية		الحصة الشهرية (كجم\لتر)	العناصر الغذائية
	7.5	دقيق القمح		6	دقيق القمح
	4.5	الرز		4.5	الرز
	0.9	الزيوت النباتية		0.9	الزيوت النباتية
				1.2	العدس
				0.15	الملح
	0.99	السكر		0.99	السكر
				1.5	الخبز
لكل وحدة	0.3	الدجاج، لحم		0.9	الدجاج
		البقر، لحم الضأن		0.6	البطاطا
	0.12	الحليب		0.24	الحليب
الذي يحول الى سائل	0.12	الحليب المجفف			
	0.25	الجبن		0.25	الجبن

13. جميع البيانات اعتبارًا من مارس 2023 . وما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك، فهي مصدرها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والجهاز المركزي للأحصاء.
14 . مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء. https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/
15 . برنامج الأغذية العالمي. «العراق: التقرير القطري السنوي 02 .»2022 مارس/آذار 2023. https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000147960/download

وبما أن مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة قد اختار مواد غذائية معينة، فقد تم تعديل السلة الغذائية العراقية لتتناسب مع هذه المواد الغذائية والمجموعات الغذائية. ويتم ترجيح المجموعات الغذائية المختلفة ضمن مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء بمتوسط حصص الصادرات العالمية لكل مجموعة غذائية لتوفير بديل لمتوسط الاستهلاك العالمي. ويتم ترجيح سلة الأغذية المحلية العراقية بالمثل من خلال تكوين المواد الغذائية ضمن سلة الأغذية المعدلة لبرنامج الأغذية العالمي لتكون بمثابة مؤشر بديل لمتوسط الاستهلاك العراقي من هذه المواد.

إنشاء وإعادة تأسيس المؤشر:

تم تحويل سلة الغذاء العراقية إلى مؤشر , ويشار الى هذا المؤشر* باسم مؤشر سلة الغذاء لبرنامج الأغذية العالمي.

تم اعتماد شهر تشرين الثاني لعام 2020 ليكون نقطة البداية لثلاث مؤشرات موشر السلة الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي* ومؤشر منظمة الأغذية و الزراعة ومؤشر اسعار المستهلك في العراق وكذلك مكوناته الفرعية لمجموعات الغذاء المختلفة، بحيث يكون شهر تشرين الثاني لعام 2020 مساوي للقيمة 100. وتم اختيار هذا الشهر ليكون معيارا للقياس لانه سبق انخفاض قيمة الدينار العراقي بنسبة 23في المئة مقارنة بالدولار الأمريكي في شهر كانون الأول. حيث شعر معظم الناس بانخفاض قيمة الدينار العراقي واختلاف الأسعار بين هذين الشهرين.

المحددات

أولاً، أسعار المواد الغذائية العراقية (من بيانات برنامج الأغذية العالمي هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية هي أسعار التجزئة، والتي تشمل تكاليف التجزئة مثل النقل (إلى العراق وداخله)، والضرائب الجمركية، والتوزيع، والتخزين، والكهرباء، والأجور، وتكاليف التجزئة الأخرى؛ في حين يعكس مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار المواد الغذائية أسعار المواد الغذائية المتداولة دوليا ولا يشمل تقريبا جميع تكاليف التجزئة المضمنة في أسعار المواد الغذائية العراقية. وعلى هذا النحو، ستعكس التغيرات في أسعار المواد الغذائية العراقية أيضًا التغيرات في تكاليف

الموجات الخمس

باستخدام مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء (الشكل 1)، يمكن ملاحظة أنه في الفترة من يناير 2020 إلى مارس 2023، شهدت أسعار المواد الغذائية العالمية خمس موجات رئيسية من تغيرات الأسعار [16]:

I. الموجة الأولى تميزت بانخفاض حاد في الأسعار بين كانون الثاني 2020 - ايار 2020

II. وتميزت الموجة الثانية بارتفاع الأسعار بين حزيران 2020 - تموز 2021

III. وتميزت الموجة الثالثة بارتفاع الأسعار بين اب 2021 - كانون الثاني 2022

IV. تميزت الموجة الرابعة بزيادات حادة في الأسعار بين شباط 2022 - اذار 2022

V. واتسمت الموجة الخامسة بانخفاض الأسعار بعد الذروة التي بلغتها في نيسان 2022 - اذار 2023

الشكل 1 : الارقام القياسية لأسعار المواد الغذائية العراقية مقابل مؤشر منظمة الاغذية و الزراعة لأسعار المواد الغذائية

تمت اعادة التقييم الى 100 في تشرين الثاني 2020

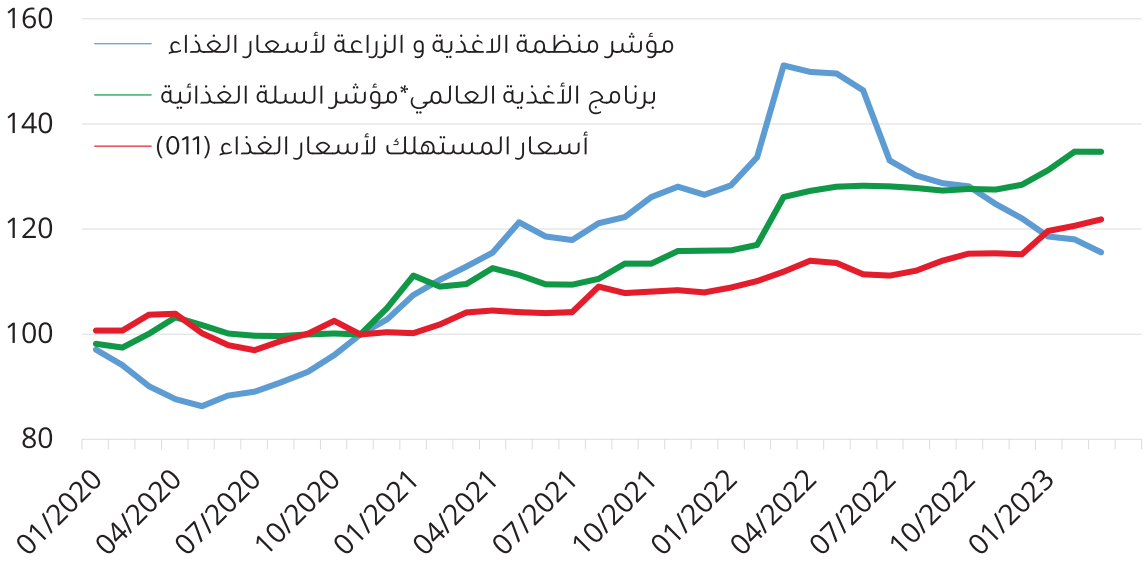

16 . إن التقسيم إلى خمس موجات ليس دقيقًا جدًا، إذ توجد موجتان أخريان ذات مدة أقصر بكثير، أي الانخفاضات في مايو 2020 - يوليو 2020 . وفي نوفمبر 2021 وديسمبر 2021 . ولكن تقرر من أجل الوضوح أن تشمل هاتين الموجتين القصيرتين ضمن الموجات الأخرى.

التجزئة أيضًا - وخاصة أسعار الطاقة نظرًا لتغذيتها إلى تكاليف التجزئة الأخرى - مما قد يؤثر على التغيرات الإجمالية في أسعار المواد الغذائية بالتجزئة.

ثانياً، المواد الغذائية المدرجة في مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة مخصصة للأغذية غير المصنعة/الخام، في حين تحتوي السلة الغذائية العراقية على أغذية مصنعة. على سبيل المثال، يتضمن مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب أسعار القمح، لكن السلال العراقية تحتوي على دقيق القمح، وهو ما يجب أن يعكس نظريا الزيادات في أسعار القمح، ولكن مع فارق زمني، فضلا عن يعكس التكاليف الأخرى المرتبطة بتحويل القمح إلى دقيق القمح مثل الكهرباء المستخدمة في مطاحن القمح، وكذلك تكاليف تعبئة ونقل الدقيق. ومع ذلك، وبغض النظر عن هذه القيود، فإن هذه المقارنات ضرورية لأنها تضع اتجاهات ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية العراقية في سياق اتجاهات ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، وخاصة مدى وسرعة انتقال عملية الغذاء العالمية المتزايدة إلى أسعار المواد الغذائية المحلية، وكلها تضع التغيرات الغذائية العراقية في السياق.

تتوافق كل موجة من هذه الموجات على نطاق واسع مع أحداث كبرى نتيجة للحدثين الاستثنائيين اللذين يشكلان أسعار الغذاء والطاقة العالمية، ولكن مع فترات زمنية تعكس الاختلافات في تجربة كل دولة في جميع أنحاء العالم، وما يرتبط بها من اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية. الأحداث الرئيسية هي: (1) الظهور الأولي لوباء كورونا

• **الموجة الأولى** (كانون الثاني 2020 - ايار 2020): تميزت بانخفاضات حادة في الأسعار، تزامنت على نطاق واسع مع البداية الأولية لفيروس كورونا لأول مرة في الصين في أوائل عام 2020 وفي جميع أنحاء العالم في اذار 2020 فصاعدًا، وبداية أول إغلاق عالمي. في وقت سابق في الصين، اعتبارًا من اذار 2020 فصاعدًا

• **الموجة الثانية** (حزيران 2020 - تموز 2021): تميزت بزيادات في الأسعار، تزامنت على نطاق واسع مع الأسابيع الأخيرة من الإغلاق العالمي الأول، في وقت سابق في الصين، اعتبارًا من اذار 2020 فصاعدًا، يليها الخروج من هذا الإغلاق العالمي الأول في الصيف. عام 2020، ثم الموجة الثانية من وباء كورونا (متغير كورونا دلتا)

• **الموجة الثالثة** (اب 2021 - كانون الثاني 2022): تميزت بزيادات في الأسعار، تزامنت بشكل عام مع الخروج من الإغلاق العالمي الثاني، والذي كان أقل تزامنًا من الخروج من الإغلاق العالمي الأول، واستئناف النمو الاقتصادي العالمي

• **الموجة الرابعة** (شباط 2022 - آذار 2022): تميزت بزيادات حادة في الأسعار، تزامنت على نطاق واسع مع تصاعد التوترات بشأن أوكرانيا في كانون الثاني 2020، مع وصول الأسعار إلى ذروتها في أعقاب الحرب الأوكرانية الروسية مباشرة؛ و

• **الموجة الخامسة** (نيسان 2022 - اذار 2023): تميزت بانخفاض الأسعار، وتوافقت على نطاق واسع مع الذروة الأولية التي سجلتها الأسعار في مارس 2022، حيث انحسرت المخاوف بشأن الإمدادات الغذائية العالمية بفضل الاتفاق الذي توسطت فيه الأمم المتحدة بين أوكرانيا وروسيا بشأن السماح باستئناف صادرات المواد الغذائية. من كلا البلدين، وبالتالي أثبتت الإمدادات الغذائية العالمية أنها أكثر مرونة بكثير مما كان يُخشى في البداية. ومؤشر أسعار المواد الغذائية العراقي في الشكل 1)، يمكن ملاحظة أن أسعار المواد الغذائية العراقية شهدت تحركين مختلفين في الأسعار خلال الموجات الرابعة. كان التحرك الأول للأسعار هو أن مؤشرات أسعار المواد الغذائية العراقية زادت بالتزامن مع زيادات أسعار المواد الغذائية العالمية خلال الموجات الثانية إلى الرابعة

الجدول 3 : مؤشرات أسعار الغذاء في العراق مقابل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء	مؤشر أسعار المستهلك في العراق: مؤشر أسعار المواد الغذائية	برنامج الأغذية العالمي* مؤشر السلة الغذائية	الفترة	
نسبة التغيير في المؤشر				
-11.1%	-0.5%	3.6%	كانُون الثاني 2020 - آيّار 2020	الموجة الاولى
36.7%	4.0%	7.5%	آيّار 2020 - تَمُّوز 2021	الموجة الثانية
8.9%	4.5%	6.0%	تَمُّوز 2021 - كانُون الثاني 2022	الموجة الثالثة
17.8%	2.8%	8.8%	كانُون الثاني 2022 - آذار 2022	الموجة الرابعة
-23.6%	8.9%	6.8%	آذار 2022 - آذار 2023	الموجة الخامسة
				انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020
15.9%	-0.2%	-1.8%	آيّار 2020 - تِشْرِين الثاني 2020	ما قبل انخفاض قيمة العملة
15.6%	4.6%	12.6%	تِشْرِين الثاني 2020 - نَيْسان 2021	ما بعد انخفاض قيمة العملة

لكن زياداتها كانت أقل من الزيادات في أسعار المواد الغذائية العالمية خلال نفس الفترات (الشكل 1، الجدول 3) - على الرغم من أن تجارة التجزئة زادت التكاليف المضمنة في هذه الأسعار خلال هذه الموجات. وعلى هذا النحو، يتم دعم الحجة التي قدمها صندوق النقد الدولي بأن الانتقال إلى أسعار المواد الغذائية العراقية قد تم الحد منه بواسطة نظام التوزيع العام والوقود والإعانات الأخرى - مراجعة الدور الذي ربما لعبه نظام التوزيع العام بمزيد من التفصيل في القسم الثاني من هذه المقالة. تجدر الإشارة إلى أنه في الموجة الثانية (2020 - 2021) ارتفعت السلة الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي* ومؤشر أسعار المستهلك الغذائي في العراق بنسبة 7.5في المئة و4.0في المئة على التوالي،في حين زاد مؤشر الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة بنسبة 36.7في المئة على الرغم من منتصف الطريق خلال هذه الموجة (أي (في كانون الأول) 2020) انخفضت قيمة الدينار العراقي بنسبة 23٪ مقابل الدولار الأمريكي. تتكرر هذه الملاحظة الأخيرة بالنسبة للمجموعات الغذائية والمواد الغذائية الفردية في هذا القسم والقسم التالي.

في حين تمثلت حركة الأسعار الثانية في ارتفاع أسعار المواد الغذائية العراقية في الغالب خلال الموجتين الأولى والخامسة حيث انخفضت الأسعار العالمية بشكل حاد (الشكل 1 والجدول 3).

ويرجع ذلك على الأرجح إلى الملاحظة التي أبديت سابقًا بأن أسعار المواد الغذائية العراقية هي أسعار التجزئة، والتي تشمل تكاليف التجزئة مثل النقل (إلى العراق وداخله)، والضرائب الجمركية، والتوزيع، والتخزين، والكهرباء، والأجور، وتكاليف التجزئة الأخرى التي كانت زياداتها ستفوق الانخفاض في أسعار المواد الغذائية الخام. ويمكن ملاحظة هذا الاتجاه في أجزاء أخرى من العالم، حيث استمرت أسعار التجزئة للمواد الغذائية في الارتفاع على الرغم من انخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية بشكل حاد كما يمكن ملاحظته من خلال مقارنة التغيرات في مؤشر أسعار المواد الغذائية العراقية مع مؤشر أسعار المستهلكين الموحد للاتحاد الأوروبي. (يقيس هذا المؤشر التضخم في منطقة اليورو)[17] صحيح أن المؤشرين يعكسان أجزاء مختلفة تمامًا من العالم، إلا أن أسعار التجزئة للأغذية تعكس نفس الأنواع (ولكن بنسب مختلفة) من تكاليف التجزئة التي تؤثر على أسعار التجزئة للأغذية، وبالتالي فهي تفسر سبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالتجزئة بينما انخفضت أسعار المواد الغذائية العالمية. الحركة السعرية الثالثة لأسعار المستهلك العراقي خلال الموجات من الأول إلى الرابع، الجديرة بالملاحظة ولكنها ليست موضوع هذه المقالة، هي أنه بعد انخفاض قيمة الدينار العراقي بنسبة 23في المئة مقابل الدولار الأمريكي في ديسمبر 2020، ارتفعت أسعار المواد الغذائية العراقية بشكل حاد مباشرة بعد انخفاض قيمة العملة وتبلغ الزيادات في الأسعار ذروتها في إبريل/نيسان 2021 تقريبًا، ثم تنخفض حتى يوليو/تموز 2021 - وتعكس الذروة التي بلغتها في إبريل/نيسان أقصى مدى لتأثير تخفيض قيمة العملة على الأسعار المحلية. ومع ذلك، ارتفع مؤشر السلة الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي* ومؤشر أسعار الغذاء العراقي لأسعار المستهلك بنسبة 12.6في المئة و4.6في المئة على التوالي خلال هذه الفترة - وكلاهما أقل من الزيادة البالغة 15.6في المئة في مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء خلال نفس الفترة (الشكل 1)، والجدول 3.

الشكل 2: مؤشرات أسعار المواد الغذائية ألاستهلاكية

تمت أعادة التقييم الى 100 في تشرين الثاني 2020

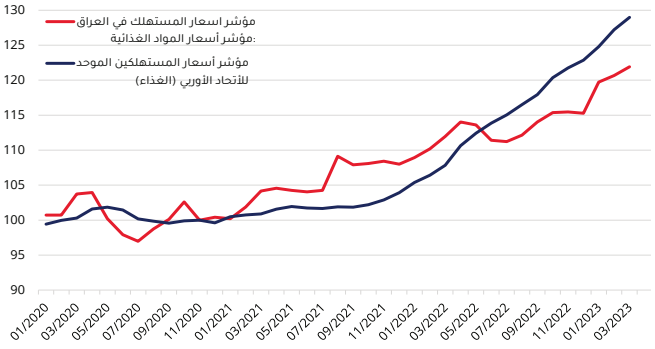

الجدول 4: مقارنة مؤشر أسعار المستهلكين الغذائي في العراق مع مؤشر أسعار المستهلك الغذائي في الاتحاد الأوروبي

مؤشر أسعار المستهلك في العراق: مؤشر أسعار المواد الغذائية	مؤشر أسعار المستهلك الموحد للاتحاد الأوروبي (الغذاء)	الفترة	
نسبة التغيير في المؤشر			
-0.5%	2.5%	كانون الثاني 2020 - أيّار 2020	الموجة الاولى
4.0%	-0.2%	أيّار 2020 - تمّوز 2021	الموجة الثانية
4.5%	3.7%	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	الموجة الثالثة
2.8%	2.3%	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	الموجة الرابعة
8.9%	19.6%	آذار 2022 - آذار 2023	الموجة الخامسة
			انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020
-0.2%	-1.8%	أيّار 2020 - تِشْرين الثاني 2020	ما قبل انخفاض قيمة العملة
4.6%	1.6%	تِشْرين الثاني 2020 - نيْسان 2021	مابعد انخفاض قيمة العملة

17. المصدر: يوروستات.
وقد بلغ كلا المؤشرين ذروتهما في أوائل عام 2023. ثم تحركا بشكل جانبي. أي بقيا عند مستويات مرتفعة. مما يدعم الحجة القائلة بأنه على الرغم من ارتفاع الأسعار عند مستويات أقل بكثير إلا أن الأسعار المرتفعة أصبحت دائمة.
https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/PRC_FSC_IDX__custom_3513786/bookmark/line?lang=en&bookmarkId=002935d0-f1d1-4419-9699-db9e2c48ced6

المجموعات الغذائية العراقية والعالمية

تتم مقارنة أسعار المجموعات الغذائية العالمية (الحبوب، زيت الطعام، الألبان، اللحوم، السكر) مع نظيراتها في العراق، باستخدام نفس المنهجيات المستخدمة سابقاً للسلال الغذائية، ونفس الأطر الزمنية، وتخضع لنفس القيود في تطبيق المقارنات، أي أن أسعار المواد الغذائية في العراق هي أسعار التجزئة مع عدد التكاليف الضمنية غير المدرجة في أسعار مجموعة الأغذية لدى منظمة الأغذية والزراعة. تمت ملاحظة معظم الموجات الخمس التي تمت مناقشتها سابقًا لكل مجموعة غذائية عالمية، (تم الحصول عليه من مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة)، بالإضافة إلى تحركات الأسعار المقابلة للمجموعات الغذائية العراقية الفردية (تم الحصول عليه من مؤشر أسعار المستهلك العراقي، ومراقبة أسعار التجزئة لبرنامج الأغذية العالمي). ومع ذلك، تظهر اختلافات بين المجموعتين مما يعكس اختلاف حساسية كل مجموعة من المجموعات الغذائية العراقية لأسعار الأسعار العالمية، والتي بدورها ترتبط مباشرة بكميات الإنتاج المحلي، ونسبة الاعتماد على الواردات - أي الواردات كنسبة مئوية من الإجمالي الاستهلاك - من كل مجموعة من هذه المجموعات الغذائية في أي سنة معينة. ومن الأهمية بمكان أن يكون للطقس وتوافر المياه في أي عام عواقب مباشرة على الإنتاج الغذائي المحلي وحجم الواردات اللازمة لتلبية الاستهلاك المحلي، وفي نهاية المطاف على حساسية أسعار الغذاء المحلية لأسعار الغذاء العالمية. وقد تزايدت هذه الحساسية في السنوات القليلة الماضية، نتيجة لموجات الجفاف الأخيرة والنقص الشديد في المياه، مما أدى إلى انخفاض مستمر في المساحات المتاحة للزراعة والزراعة، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة الواردات. علاوة على ذلك، فإن الحكومة، ولا سيما سياسات الدعم التي تتبعها، وأوضاعها المالية (الجدول 1)، لها تأثير على اقتصاديات الإنتاج المحلي، وبالتالي تلعب دورًا على كمية الإنتاج المحلي في أي عام، وبالتالي على نسبة الاعتماد على الواردات، وفي النهاية حول الحساسية للتغيرات في أسعار الغذاء العالمية.

الحبوب

يُستخدم مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب كبديل لأسعار الحبوب العالمية، والذي تم تجميعه من مؤشر أسعار القمح الصادر عن المجلس الدولي للحبوب، ومؤشر أسعار الذرة، ومؤشر أسعار الشعير، ومؤشر منظمة الأغذية والزراعة لعموم أسعار الأرز. يتم استخدام مؤشرين للحبوب كمؤشرين بديلين لاستهلاك الحبوب المحلي: الأول هو المجموعة الفرعية "الخبز والحبوب" من مؤشر أسعار الاستهلاك الغذائي العراقي من هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، في حين يتم إنشاء سلة الحبوب من أسعار التجزئة لبرنامج الأغذية العالمي.

الشكل 3 مقارنة مؤشرات أسعار الحبوب في العراق والعالم

تمت أعادة التقييم الى 100 في تشرين الثاني 2020

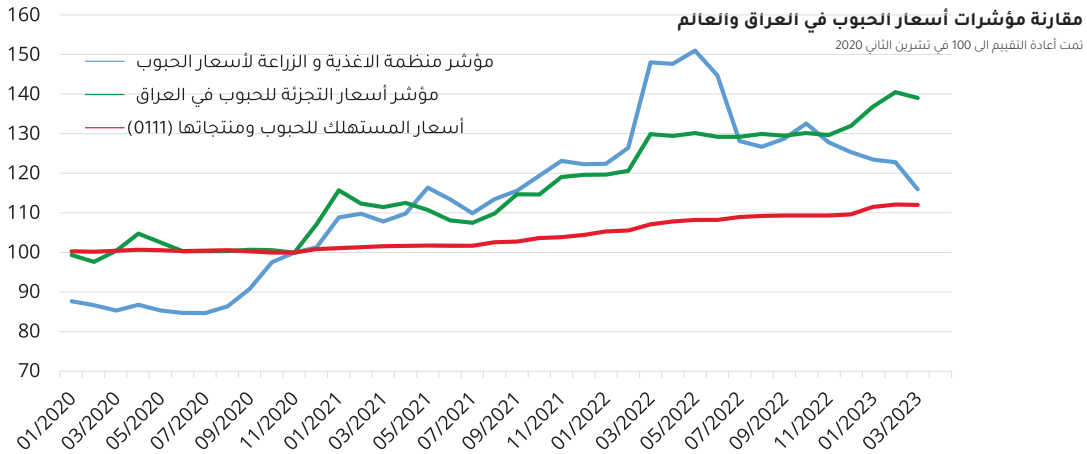

الجدول 5 مقارنة مؤشرات أسعار الحبوب في العراق والعالم

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب	مؤشر أسعار المستهلك في العراق: مؤشر الحبوب ومنتجاتها	مؤشر أسعار التجزئة للحبوب في العراق	الفترة	
نسبة التغيير في المؤشر				
-2.7%	0.3%	3.2%	كانون الثاني 2020 - آيار 2020	الموجة الاولى
28.8%	1.1%	4.9%	آيار 2020 - تمّوز 2021	الموجة الثانية
11.4%	3.6%	11.3%	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	الموجة الثالثة
21.0%	1.7%	8.5%	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	الموجة الرابعة
-21.7%	4.6%	7.1%	آذار 2022 - آذار 2023	الموجة الخامسة
				انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020
17.2%	-0.6%	-2.5%	آيار 2020 - تِشْرين الثاني 2020	ما قبل انخفاض قيمة العملة
9.9%	1.7%	12.6%	تِشْرين الثاني 2020 - نيسان 2021	ما بعد انخفاض قيمة العملة

زيوت الطعام

يُستخدم مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت كبديل لأسعار زيوت الطعام العالمية، والذي يتكون من 10 زيوت مختلفة. يتم استخدام مؤشرين لزيوت الطعام كمؤشرين بديلين لاستهلاك الزيوت المحلي: الأول هو المجموعة الفرعية "الزيوت والدهون" من مؤشر أسعار المستهلك العراقي للأغذية منهيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، في حين يتم إنشاء مؤشر أسعار الزيوت النباتية من أسعار التجزئة للزيوت النباتية .

الشكل 4 مقارنة مؤشرات أسعار الزيوت النباتية في العراق والعالم

تمت أعادة التقييم الى 100 في تشرين الثاني 2020

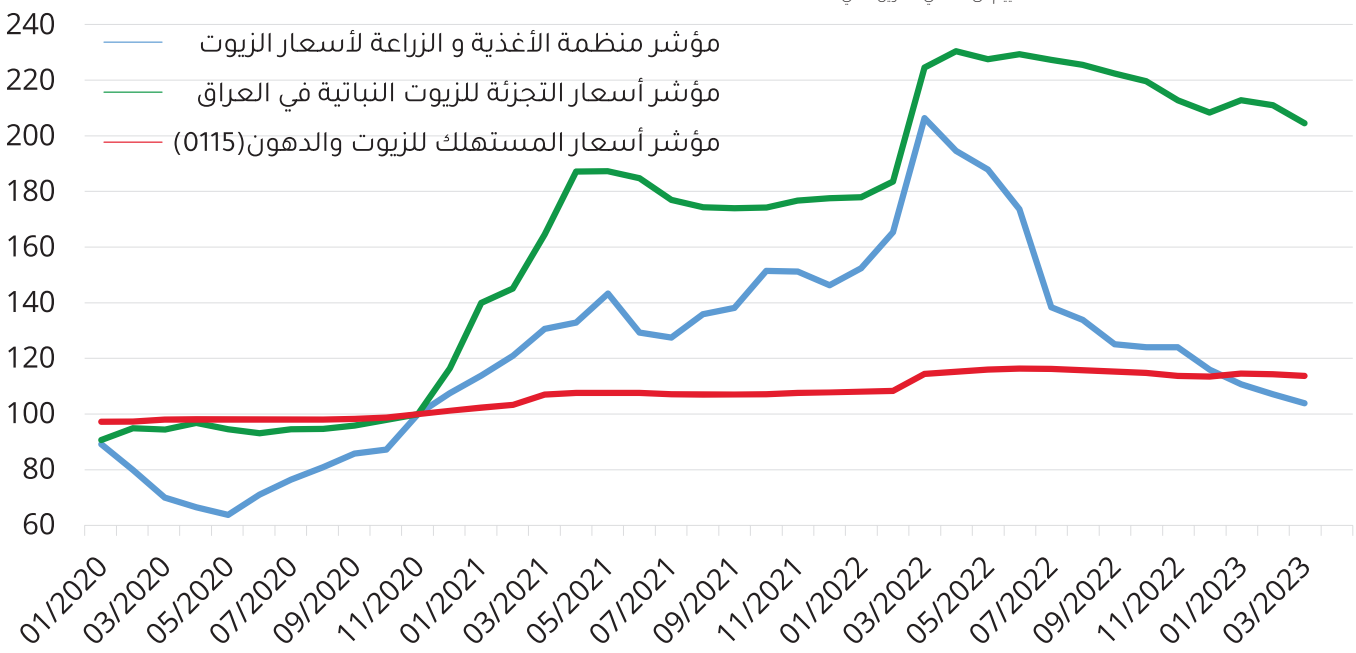

الجدول 6: مقارنة مؤشرات أسعار الزيوت النباتية في العراق والعالم

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت	مؤشر أسعار المستهلك في العراق: مؤشر الزيوت والدهون	مؤشر أسعار التجزئة للزيوت النباتية في العراق	الفترة	
نسبة التغيير في المؤشر				
-28.5%	0.9%	4.2%	كانون الثاني 2020 - أيّار 2020	الموجة الاولى
99.9%	9.3%	87.3%	أيّار 2020 - تمّوز 2021	الموجة الثانية
19.6%	0.9%	0.5%	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	الموجة الثالثة
35.4%	5.9%	26.2%	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	الموجة الرابعة
-49.7%	-0.6%	-8.9%	آذار 2022 - آذار 2023	الموجة الخامسة
				انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020
56.8%	1.9%	5.7%	أيّار 2020 - تِشرين الثاني 2020	ما قبل انخفاض قيمة العملة
33.0%	7.7%	87.4%	تِشرين الثاني 2020 - نيسان 2021	ما بعد انخفاض قيمة العملة

من بين جميع المجموعات الغذائية التي تم تحليلها في هذا التقرير، كان لزيوت الطعام معدل تمرير مرتفع. وبشكل عام، كانت الزيادة في الأسعار المحلية لزيت الطعام أعلى مقارنة بالأسعار العالمية، ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العكس كان صحيحاً في الموجات الثانية إلى الرابعة.

ويمكن أن يعزى ذلك إلى الحساسية العالية للغاية لأسعار زيت نباتي العالمية، حيث تمثل الواردات 98في المئة من الاستهلاك (وفقًا لأحدث البيانات لعام 2018)[18]. وبالمثل، وعلى النقيض من جميع المجموعات الغذائية العراقية الأخرى، زادت الزيادات في الأسعار المحلية لأسعار زيوت الطعام بشكل ملحوظ في الفترة التي تلت تخفيض قيمة العملة. من المحتمل أن يكون ما يزيد من آثار هذه الحساسية هو التوزيع المحدود للزيوت النباتية في نظام التوزيع العام في أوائل منتصف عام 2020 (الشكل10).

18.https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000136993/download/

ألبان

يُستخدم مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الألبان كبديل لأسعار الألبان العالمية، والذي يتكون من أربعة منتجات ألبان: الزبدة، والجبن، ومسحوق الحليب منزوع الدسم، ومسحوق الحليب كامل الدسم. يتم استخدام مؤشرين لمنتجات الألبان كمؤشرين بديلين لاستهلاك الألبان المحلي: الأول هو المجموعة الفرعية "الالبان والجبن والبيض" من مؤشر أسعار الاستهلاك الغذائي العراقي من هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، في حين يتم إنشاء سلة الألبان من أوزان متساوية لأسعار التجزئة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي للحليب والحليب المجفف (بعد تحويله إلى سائل) والجبن.

الشكل 5 مقارنة مؤشرات أسعار الألبان في العراق والعالم

تمت أعادة التقييم الى 100 في تشرين الثاني 2020

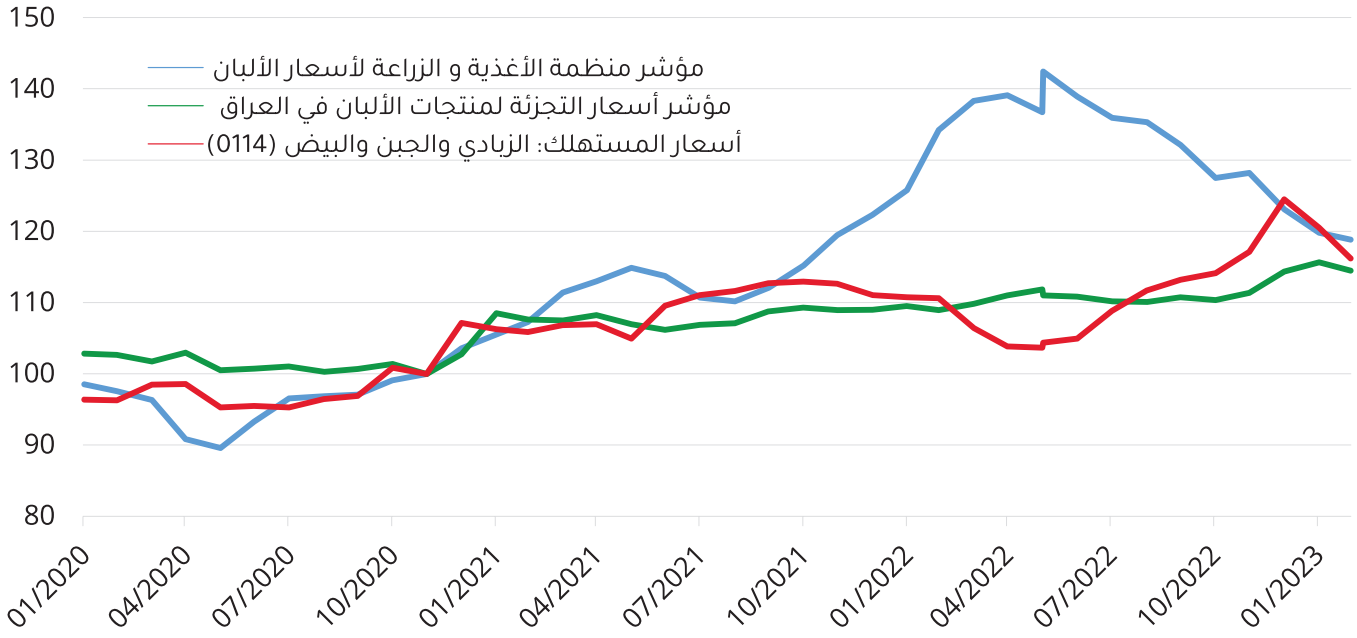

الجدول 7 مقارنة مؤشرات أسعار الألبان في العراق والعالم

	مؤشر أسعار المستهلك في العراق: مؤشر الالبان والجبن والبيض	مؤشر أسعار التجزئة لمنتجات الألبان في العراق	الفترة	
نسبة التغيير في المؤشر				
-9.1%	-1.1%	-2.3%	كانون الثاني 2020 - أيّار 2020	الموجة الاولى
23.6%	16.5%	6.3%	أيّار 2020 - تمّوز 2021	الموجة الثانية
13.6%	-0.3%	2.5%	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	الموجة الثالثة
10.0%	-3.9%	0.3%	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	الموجة الرابعة
-14.1%	9.2%	4.3%	آذار 2022 - آذار 2023	الموجة الخامسة
				انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020
11.6%	4.9%	-0.5%	أيّار 2020 - تِشْرين الثاني 2020	ما قبل انخفاض قيمة العملة
13.0%	7.0%	8.3%	تِشْرين الثاني 2020 - نيْسان 2021	ما بعد انخفاض قيمة العملة

اللحوم

يُستخدم مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم كمؤشر لأسعار اللحوم العالمية، والذي يتكون من أربعة أنواع من اللحوم: الأبقار والخنازير والدواجن والأغنام. يتم استخدام مؤشرين للحوم كمؤشرين بديلين لاستهلاك اللحوم المحلية: الأول هو المجموعة الفرعية "اللحوم" من مؤشر أسعار الاستهلاك الغذائي العراقي من هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، في حين يتم إنشاء سلة اللحوم من أوزان متساوية لأسعار التجزئة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي للحوم البقر والضأن والدجاج.

الشكل 6 مقارنة مؤشرات أسعار اللحوم في العراق والعالم

تمت أعادة التقييم الى 100 في تشرين الثاني 2020

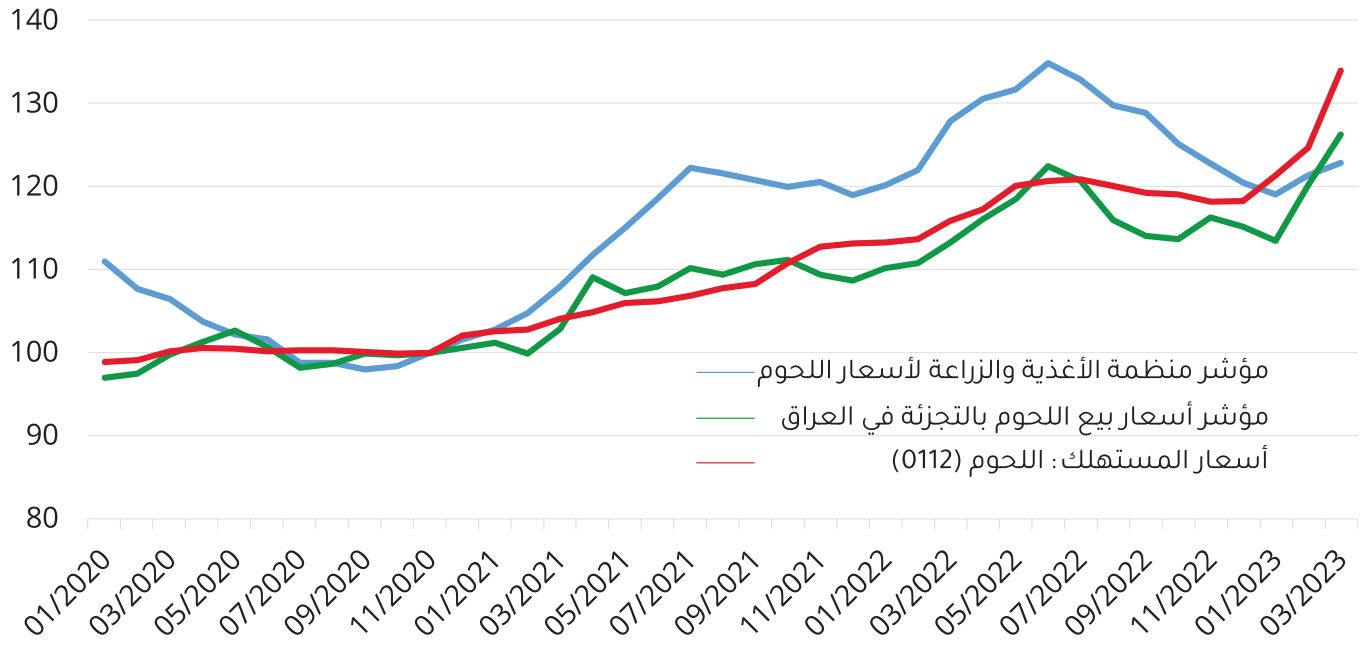

الجدول 8 مقارنة مؤشرات أسعار اللحوم في العراق والعالم

	الفترة	مؤشر أسعار اللحوم بالتجزئة في العراق	مؤشر أسعار المستهلك في العراق: مؤشر اللحوم	مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم
		نسبة التغيير في المؤشر		
الموجة الاولى	كانون الثاني 2020 - أيّار 2020	5.9%	1.7%	-7.9%
الموجة الثانية	أيّار 2020 - تمّوز 2021	7.3%	6.4%	19.6%
الموجة الثالثة	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	0.0%	6.0%	-1.7%
الموجة الرابعة	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	2.8%	2.3%	6.4%
الموجة الخامسة	آذار 2022 - آذار 2023	11.4%	15.6%	-9.6%
انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020				
ما قبل انخفاض قيمة العملة	أيّار 2020 - تِشْرين الثاني 2020	-2.6%	-0.5%	-2.2%
ما بعد انخفاض قيمة العملة	تِشْرين الثاني 2020 - تيْسان 2021	9.1%	4.9%	11.8%

السكريات

يُستخدم مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر كمؤشر لأسعار السكر العالمية، وهو شكل المؤشر لأسعار الاتفاق الدولي للسكر. يتم استخدام مؤشرين للسكر كمؤشرين بديلين لاستهلاك السكر المحلي: الأول هو المجموعة الفرعية "السكر ومنتجات السكر" من مؤشر أسعار الاستهلاك الغذائي العراقي من هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، في حين يتم إنشاء مؤشر أسعار السكر من سعر السكر بالتجزئة التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

الشكل7 مقارنة بين مؤشرات أسعار السكر في العراق والعالم

تمت أعادة التقييم الى 100 في تشرين الثاني 2020

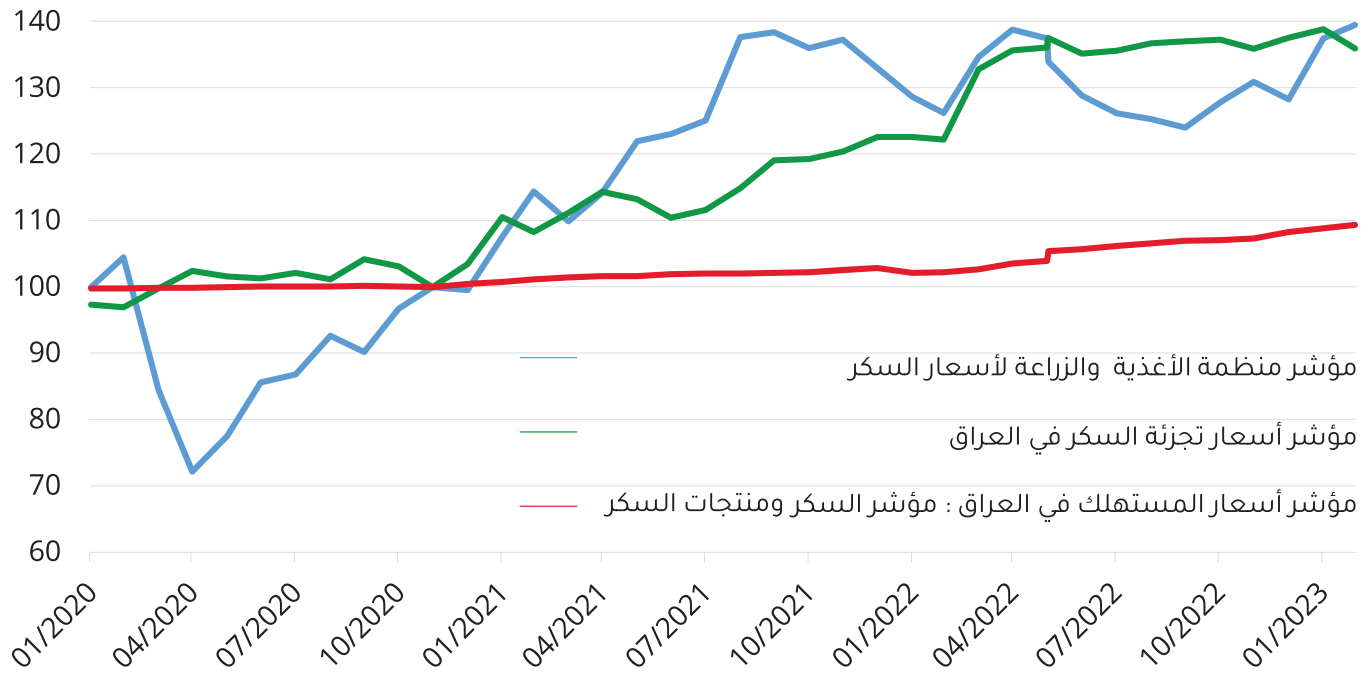

الجدول 9 مقارنة بين مؤشرات أسعار السكر في العراق والعالم

	الفترة	مؤشر أسعار التجزئة للسكر في العراق	مؤشر أسعار المستهلكين في العراق: مؤشر السكر و منتجات السكر	مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر
		نسبة التغيير في المؤشر		
الموجة الاولى	كانون الثاني 2020 - أيّار 2020	4.3%	0.2%	-22.5%
الموجة الثانية	أيّار 2020 - تمّوز 2021	9.9%	2.1%	61.5%
الموجة الثالثة	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	9.8%	0.1%	2.8%
الموجة الرابعة	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	8.3%	0.5%	4.7%
الموجة الخامسة	آذار 2022 - آذار 2023	2.4%	6.5%	3.6%
انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020				
ما قبل انخفاض قيمة العملة	أيّار 2020 - تِشرين الثاني 2020	-1.6%	0.0%	29.0%
ما بعد انخفاض قيمة العملة	تِشرين الثاني 2020 - نيسان 2021	14.4%	1.7%	14.2%

نظام التوزيع العام والدور الذي يلعبه في أسعار المواد الغـــذائية المحلية

التعريف بنظام التوزيع العام

نظام التوزيع العام[19] هو برنامج شامل للدعم الاجتماعي غير القائم على الاشتراكات، وقد تم إقراره في تسعينيات القرن العشرين في أعقاب نقص الغذاء على نطاق واسع بعد فرض العقوبات على البلاد. يوفر نظام التوزيع العام الحصص الغذائية إلى كل أسرة في العراق تقريبًا بتكلفة ضئيلة الى المستفيدين خلال فترة العقوبات، لعب نظام التوزيع العام دورًا حاسمًا في تلبية الحد الأدنى من احتياجات السكان من السعرات الحرارية، وطوال العقود القليلة الماضية من الصراع وعدم الاستقرار، كان بمثابة شبكة أمان مهمة للفقراء، وبالتالي كان من بين العناصر الرئيسية الفوائد الملموسة التي تقدمها الدولة. وفي عام 2012، وصلت هذه النسبة إلى 99 في المائة من الفقراء و95 في المائة من غير الفقراء، وهو ما يمثل 70 في المائة من استهلاك السعرات الحرارية لأدنى 40 في المائة من الأسر، و45 في المائة من استهلاك السعرات الحرارية لدى الشريحة الخمسية الأغنى[20]. علاوة على ذلك، في عام 2012، شكلت قيمة الأغذية من مصادر نظام التوزيع العام 30 في المائة من الإنفاق على الغذاء و16 في المائة من إجمالي الإنفاق على أفقر شريحة عشرية[21]. وبموجب نظام التوزيع العام، يتلقى المستفيدون المؤهلون بطاقات تموينية تخولهم الحصول على كميات ثابتة من السلع المختارة بما يتناسب مع حجم الأسرة. وكانت السلة الغذائية تتألف في البداية من عشرة عناصر، لكنها تقلصت على مر السنين إلى أربع مواد أساسية هي دقيق القمح والأرز والسكر والزيت النباتي. وقد انعكس هذا الاتجاه في يوليو 2021، حيث قامت الحكومة بتغيير البنود والمخصصات ضمن سلة الغذاء لتشمل: 1 كجم من السكر، و9 كجم من دقيق القمح، و3 كجم من الأرز، و0.3 كجم من معجون الطماطم، و1 كجم من البقوليات. (بقوليات أو عدس أو حمص) و1 لتر زيت طهي للشخص الواحد[22]. علاوة على ذلك، قامت الحكومة الحالية بزيادة وتحسين بنود نظام التوزيع العام لمن هم تحت الرعاية الاجتماعية وذوي الدخل المحدود[23]. ويشكل دقيق القمح (البني) والأرز والزيت النباتي والسكر مجتمعة ما يقرب من 98 في المائة من إجمالي نفقات الحصص الغذائية لأسرة تمثيلية افتراضية[24]. ومن المحتمل أن يكون لذلك تأثير على مخصصات هذه العناصر الأربعة في سلة نظام التوزيع العام، وعلى هذا النحو يركز التحليل في هذا القسم على بنود حصص التوزيع الأربعة هذه في تقييم آثار نظام التوزيع العام على الأسعار المحلية.

يبحث هذا القسم فيما إذا كان توزيع نظام التوزيع العام قد تأثر بالتغيرات في الأسعار المحلية والعالمية. يستخدم التحليل بيانات توزيع نظام التوزيع العام من عام 2020 إلى عام 2022، المقدمة من وزارة التجارة، ومؤشرات الأسعار العراقية والعالمية للبنود الأربعة الرئيسية لنظام التوزيع العام، وهي دقيق القمح والأرز وزيت الطعام والسكر. يتم الحصول على مؤشرات الأسعار العالمية من مؤشر الأسعار لمنظمة الأغذية والزراعة، في حين يتم الحصول على مؤشرات الأسعار العراقية من مراقبة البيع بالتجزئة لبرنامج الأغذية العالمي، للفترة من كانون الثاني 2020 إلى اذار 2023.

19. البيانات المتعلقة بنظام التوزيع العام هي بيانات تعتمد إلى حد كبير على التقارير الصادرة عن الخدمات الزراعية الأجنبية (FAS) التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية. تتضمن التقارير تقارير عالمية عامة بالإضافة إلى تقارير خاصة بالعراق.

https://www.fas.usda.gov/regions/iraq
https://www.fas.usda.gov/data/search?reports%5B0%5D=report_regions%3A374

20. البنك الدولي (2020). نظام التوزيع العام الشامل في العراق - الاستخدام والتأثيرات أثناء النزوح
تجدر الإشارة إلى أن أنماط الاستهلاك والتفضيلات القطرية تتغير بمرور الوقت، إلا أن هذه التغييرات تستغرق وقتًا طويلاً. وبالتالي فإن أنماط الاستهلاك التي لوحظت في عام 2012 لم تتغير إلى حد كبير.

21. المرجع نفسه.

22. الخدمات الزراعية الأجنبية (FAS) التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية، https://www.fas.usda.gov/regions/iraq
ويؤكد هذا المصدر أيضًا تصريحات وزارة التجارة في يناير 2023 بشأن الطبيعة المتغيرة للسلة.

" بيان جديد من وزارة التجارة بشأن السلة الغذائية: زيادة الأصناف على شريحتين ". ناس نيوز. 14 يناير 2023. https://www.nasnews.com/view.php?cat=100324

23. "وزارة التجارة تصدر توجيهات بشأن تسليم المواد الغذائية مع نظام التوزيع العام". ناس نيوز. 14 يناير 2023. https://www.nasnews.com/view.php?cat=100324

24. ويستند الافتراض بأن هؤلاء يمثلون أسرة تمثيلية افتراضية إلى نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2012 (IHSES 2012)، والذي على الرغم من أنه تم إجراؤه منذ أكثر من 10 سنوات إلا أنه يعكس أنماط الاستهلاك التي يكون تغييرها تدريجيًا للغاية وبالتالي لا يزال مفيدًا حتى اليوم. غطى المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر (IHSES) والذي على الرغم من انه تم اجراءه منذ اكثر من 10 سنوات الا انه يعكس انماط الاستهلاك التي يكون تغييرها تدريجيا للغاية وبالتالي لايزال مفيدا حتى اليوم . غطى المسح الاقتصادي و الاجتماعي للاسر (IHESE) مايقارب من 25000 أسرة وتم تصميمه ليكون ممثلاً على مستوى المحافظة (المحافظة). وقد جمع المسح بيانات تفصيلية عن جميع جوانب دخل الأسرة وإنفاقها ومجموعة واسعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية (البنك الدولي، 2013). وتضمنت الحصص الغذائية 13 منتجاً غذائياً هي: الأرز، ودقيق القمح البني، ودقيق القمح الأبيض، وأغذية الأطفال، والحليب المجفف، والدهون النباتية، والزيت النباتي، والفاصوليا البيضاء الجافة، والحمص، والعدس، والسكر والملح، والشاي، وكانت المراكز الأربعة الأولى هي دقيق القمح البني (36 في المائة)، والسكر (26 في المائة من إجمالي الإنفاق على الحصص الغذائية)، والزيت النباتي (22 في المائة)، والأرز (14 في المائة) بإجمالي 98 في المائة.

تأثير نظام التوزيع العام على أسعار المواد الغذائية المحلية

ويؤثر نظام التوزيع العام على الأسعار المحلية بشكل غير مباشر، من خلال تأثيراته على ديناميكيات العرض والطلب السائدة على الحصص الغذائية التي يقدمها[25] ـ وهو التأثير الذي يختلف وفقاً لتكرار واتساق واكتمال توزيعات الحصص[26]. وتتأثر هذه بدورها بشدة بالوضع المالي للحكومة (أي عائداتها النفطية)، وحالة الميزانية (أي ما إذا كان قد تم إقرار ميزانية لسنة معينة، فضلاً عن توقيت إقرار الميزانية) - كل ذلك والتي تلعب دوراً في مخصصات الأموال لنظام التوزيع العام، والمدفوعات الأخرى التي تؤثر على توافر المنتجات في البلاد مثل دعم المزارعين وواردات القمح والأرز (الجدول 10)؛ وفي نهاية المطاف على أسعار المواد الغذائية المحلية.

علاوة على ذلك، فإن تأثيرات نظام التوزيع العام على الأسعار المحلية تنبع أيضاً من دوره المزدوج كبرنامج دعم زراعي يتحكم في الإنتاج المحلي من القمح والأرز، وفي شراء هذا الإنتاج بأسعار محددة إدارياً لسلة نظام التوزيع العام. علاوة على ذلك، يلعب الطقس وتوافر المياه دورًا في عمل نظام التوزيع العام كخطة دعم زراعي، من خلال تحديد توافرها للمساحات الزراعية المتاحة للإنتاج، مما يؤثر على إمداداتها المحلية، وبالتالي الحاجة إلى الواردات. وفي نهاية المطاف الحساسية للأسعار العالمية.

الجدول 10[25] نظام التوزيع العام

الرعاية الاجتماعية المختارة (مليار دينار عراقي)	2020	2021	2022	2023
نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)	795	1,433	6,993	4,662
واردات القمح والأرز	258	2,552	3,600	2,500
دعم المزارعين	245	275	963	768
إيرادات النفط	55,955	96,622	154,039	102,967
توزيعات نظام التوزيع العام	**2020**	**2021**	**2022**	**N/A**
دقيق القمح				
عدد المرات	8	13	7	
(طن '000)	2,864	4,314	2,372	
الأرز				
عدد المرات	3	6	11	
(طن '000)	361	669	1,367	
السكر				
عدد المرات	3	7	11	
(طن '000)	236	436	451	
الزيت النباتي				
عدد المرات	2	8	11	
(طن '000)	72	229	411	

ملاحظة: هناك فارق زمني بين التشريع وتوقيت توزيع توزيع معين (والذي يختلف بشكل كبير)، ويبدو أن البيانات تشير إلى أن شهر معين قد يكون له أكثر من تخصيص حصة واحدة. أرقام 2023 هي توقعات مقدمة من وزارة المالية.

25. ملاحظة مهمة: معظم الأسر التي تحصل على حصص من دقيق القمح التي بأسعار مدعومة، إما تبيعها في نهاية المطاف إما كعلف للحيوانات أو للأسماك بسبب انخفاض جودتها أو تبيعها للمخابز لمن لا يستطيع خبزها بالبيت. وينتهي الأمر بمعظم الأسر الحضرية إلى شراء احتياجاتها اليومية من الخبز من المخابز الخاصة، التي تستخدم دقيق القمح المستورد في الغالب من تركيا. وبدرجة أقل من إيران. وعلى هذا النحو، فإن دقيق القمح الموزع في إطار نظام التوزيع العام لا يزال يؤدي في نهاية المطاف إلى دعم مشتريات الأسرة من الخبز.
ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه على الرغم من أن نظام التوزيع العام يقوم بشراء القمح من مصادر محلية، ويستورد القمح من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، إلا أن معظم دقيق القمح الموجود في السوق يتم استيراده من تركيا التي تعد أكبر منتج إقليمي للقمح. والذي من المحتمل أن يكون قد ساعد في ظل ضعف عملتها في اعتدال زيادات أسعار دقيق القمح.

26. إن أهمية التوزيع المتسق والكامل والمتكرر للمواد الموجودة في سلة الغذاء الخاصة بنظام التوزيع العام لضمان استقرار أسعار المواد الغذائية المحلية. وفي كبح الزيادات في الأسعار. غالبًا ما توضحها وزارة التجارة كما هو الحال في بيان المكتب الإعلامي للوزارة في يناير/كانون الثاني 11، 2023 "قامت وزارة التجارة من خلال مهامها في تأمين مفردات السلة الغذائية للمواطنين بتنفيذ 11 توزيع سلة كاملة في العام السابق، ساهمت في خلق التوازن في السوق المحلية وضبط الأسعار. « المصدر: " بيان جديد من وزارة التجارة بخصوص السلة الغذائية، زيادة الأصناف على شريحتين ". ناس نيوز 14 يناير 2023. https://www.nasnews.com/view.php?cat=100324
27. وقد قدمت وزارة التجارة بيانات عن حصص التوزيع العام للأعوام 2020-2022. الأمر الذي ساهم بشكل كبير في فعالية هذه المراجعة، وهو محل تقدير كبير.

المحتوى المحلي العالي مقابل المحتوى المستورد العالي

تُظهر بيانات الأسعار وبيانات توزيع نظام التوزيع العام للفترة 2020-2022 كما قدمتها وزارة التجارة، والتي تمت مراجعتها في هذه الدراسة، تحركين مختلفين للسعر ضمن المواد الأساسية الأربعة في تأثير نظام التوزيع العام على تغيرات أسعارها. وتصرفت أسعار دقيق القمح والأرز بطرق متشابهة، ولكن بنطاقات مختلفة، نظرا لحجم الإنتاج المحلي لكل منهما مقابل الواردات، فضلا عن تواتر واتساق توزيعاتهما ضمن نظام التوزيع العام. في حين تصرف السكر والزيوت النباتية بطرق متشابهة ولكن بدرجات مختلفة، نظرا للاعتماد الكبير جدا على الواردات في هذين العنصرين، وتكرار واتساق توزيعهما ضمن نظام التوزيع العام.

المحتوى المحلي العالي

(1) بالنسبة لأسعار دقيق القمح المحلية، يتم إجراء المقارنات مع الأسعار العالمية للقمح ، والتي رغم أنها ليست مقارنة مباشرة، إلا أن التغيرات في أسعار دقيق القمح يجب أن تعكس تغيرات أسعار القمح، بفارق زمني ؛
(2) أسعار الأرز المحلية، يتم إجراء المقارنات مع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لعموم أسعار الأرز ومع مؤشره الفرعي العطري الذي يتبع حركة أسعار البسمتي وأصناف الأرز العطري. وقد تم اختيار المؤشر الفرعي العطري ليعكس التركيز العالي لواردات العراق من الأرز من الهند.

الشكلان 8 - 9

مقارنة بين العراق ومؤشرات أسعار القمح العالمية

تمت أعادة التقييم الى 100 في تشرين الثاني 2020

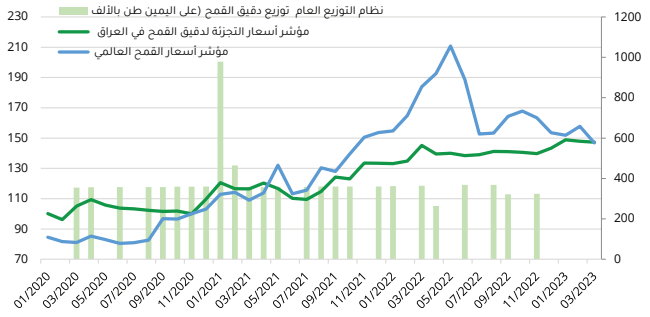

مقارنة بين العراق ومؤشرات أسعار الأرز العالمية

تمت أعادة التقييم الى 100 في تشرين الثاني 2020

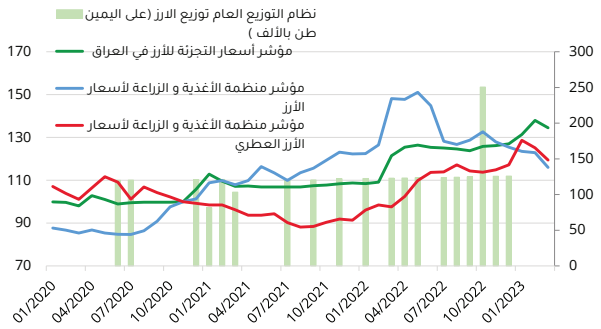

ملاحظة: بيانات أسعار المواد الغذائية للفترة من يناير 2020 إلى مارس 2023، في حين أن بيانات توزيع نظام التوزيع العام للفترة من يناير 2020 إلى ديسمبر 2022.

الجدول 11 مقارنة المؤشرات العالمية لأسعار القمح والأرز في العراق

مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأرز	مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأرز العطري	مؤشر أسعار التجزئة للأرز في العراق	مؤشر أسعار القمح العالمي	مؤشر أسعار التجزئة لدقيق القمح في العراق	الفترة	
نسبة التغيير في المؤشر			نسبة التغيير في المؤشر			
12.0%	4.3%	1.1%	-1.8%	5.6%	كانون الثاني 2020 - أيّار 2020	الموجة الاولى
-12.6%	-19.2%	5.8%	39.3%	3.5%	أيّار 2020 - تمّوز 2021	الموجة الثانية
0.2%	6.4%	1.5%	33.8%	21.6%	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	الموجة الثالثة
1.6%	1.6%	12.0%	18.9%	9.1%	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	الموجة الرابعة
17.7%	22.5%	10.7%	-20.2%	1.5%	آذار 2022 - آذار 2023	الموجة الخامسة
						انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020
-6.2%	-10.4%	-1.0%	20.5%	-5.4%	أيّار 2020 - تِشرين الثاني 2020	ما قبل انخفاض قيمة العملة
1.7%	-6.3%	7.3%	13.8%	20.3%	تِشرين الثاني 2020 - نيسان 2021	ما بعد انخفاض قيمة العملة

https://fred.stlouisfed.org/series/PWHEAMTUSDM

إن الفارق بين الزيادات في أسعار القمح والزيادات في أسعار دقيق القمح هو نتيجة للانتقال على طول سلسلة القيمة مما يعكس التكاليف التي ينطوي عليها تحويل القمح إلى دقيق القمح مثل الكهرباء المستخدمة في مطاحن القمح، فضلا عن تكاليف التعبئة والتغليف و نقل الدقيق.

ملاحظة مهمة: أغلب الأسر التي تحصل على حصص دقيق القمح، بأسعار مدعومة، إما تبيعها في نهاية المطاف إما كعلف للحيوانات أو للأسماك بسبب انخفاض جودتها، أو تبيعها للمخابز لمن لا يستطيع خبزها في المنزل. وينتهي الأمر بمعظم الأسر الحضرية إلى شراء احتياجاتها اليومية من الخبز من المخابز الخاصة التي تستخدم دقيق القمح المستورد في الغالب من تركيا. وبدرجة أقل من إيران. 1 وعلى هذا النحو، فإن دقيق القمح الذي يتم توزيعه في إطار نظام التوزيع العام، يؤدي في نهاية المطاف إلى دعم مشتريات الأسرة من الخبز.

لذلك، على الرغم من أن نظام التوزيع العام يشتري القمح من مصادر محلية، ويستورد القمح من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا. إلا أن معظم دقيق القمح الموجود في السوق يتم استيراده من تركيا التي تعد أكبر منتج إقليمي للقمح.

في حين أنه من المستحيل أن ينفي نظام التوزيع العام بشكل كامل انتقال ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية إلى أسعار المواد الغذائية المحلية نظرا لآلية تأثيراته غير المباشرة على أسعار المواد الغذائية من خلال توازن العرض والطلب. ومع ذلك، فإن نظام التوزيع العام، في حالة المحتوى المحلي المرتفع، ساهم بشكل واضح في تهدئة زيادات الأسعار المحلية وكذلك استقرار أسعار دقيق القمح بالنظر إلى التوزيعات المتكررة والمتسقة (الشكل 8، الجدول 11)، والأرز (الشكل 9، الجدول 11).) - مع الأرز أقل من ذلك نظرا لانخفاض وتيرة التوزيع وزيادة الاعتماد على الواردات.

المحتوى المستورد العالي

(1) بالنسبة لأسعار زيت الطعام المحلية، يتم إجراء المقارنات مع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت، ومع المؤشر العالمي لأسعار زيت دوار الشمس [30] بالنظر إلى التفضيل المحلي لزيت دوار الشمس على الزيوت النباتية الأخرى. (2) بالنسبة لأسعار السكر المحلية، تتم المقارنات مع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر.

الشكلان 10 - 11

مقارنة بين مؤشرات أسعار السكر في العراق والعالم

تمت أعادة التقييم الى 100 في تشرين الثاني 2020

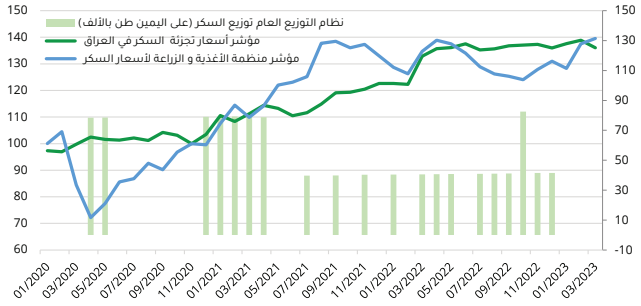

مقارنة بين العراق ومؤشرات أسعار زيت الطعام العالمية

تمت أعادة التقييم الى 100 في تشرين الثاني 2020

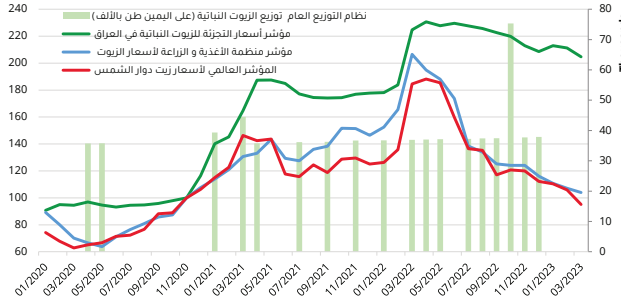

ملاحظة: بيانات أسعار المواد الغذائية للفترة من يناير 2020 إلى مارس 2023، في حين أن بيانات توزيع نظام التوزيع العام للفترة من يناير 2020 إلى ديسمبر 2022.

الجدول 12 مقارنة المؤشرات العالمية لأسعار زيت الطعام والسكر في العراق

	الفترة	مؤشر أسعار التجزئة للزيوت النباتية في العراق	مؤشر أسعار زيت دوار الشمس العالمي	مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت	مؤشر أسعار تجزئة السكر في العراق	مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر
		نسبة التغيير في المؤشر			نسبة التغيير في المؤشر	
الموجة الاولى	كانون الثاني 2020 - أيّار 2020	4.2%	-10.0%	-28.5%	4.3%	-22.5%
الموجة الثانية	أيّار 2020 - تمّوز 2021	87.3%	73.4%	99.9%	9.9%	61.5%
الموجة الثالثة	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	0.5%	9.2%	19.6%	9.8%	2.8%
الموجة الرابعة	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	26.2%	46.0%	35.4%	8.3%	4.7%
الموجة الخامسة	آذار 2022 - آذار 2023	-8.9%	-48.4%	-49.7%	2.4%	3.6%
انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020						
ما قبل انخفاض قيمة العملة	أيّار 2020 - تشرين الثاني 2020	5.7%	49.8%	56.8%	-1.6%	29.0%
ما بعد انخفاض قيمة العملة	تشرين الثاني 2020 - نيسان 2021	87.4%	42.4%	33.0%	14.4%	14.2%

وقد أدى الاعتماد الكبير على الواردات، وخاصة بالنسبة للزيوت النباتية، إلى زيادات سريعة ومرتفعة في الأسعار المحلية خلال فترات الزيادات الحادة في الأسعار الدولية - وهذا أقل بالنسبة للسكر نظرا لاختلاف طبيعة استخدامه عن الزيوت النباتية وانخفاض اعتماده إلى حد ما على الاستيراد. ومع ذلك، فإن تكرار واتساق توزيعها ضمن نظام التوزيع العام أدى إلى فترة من استقرار الأسعار كما يتبين من الشكلين 10 و11.

30. https://fred.stlouisfed.org/series/PSUNOUSDM

الاستنتاجات و التوصيات

من خلال مراجعة التغيرات في أسعار الأغذية العراقية، والمجموعات الغذائية، في سياق التغيرات في أسعار المواد الغذائية العالمية خلال الفترة 2020-2022 وتوزيع نظام التوزيع العام خلال نفس الفترة، أظهرت هذه الورقة أن التوزيع المتسق والمتكرر للعناصر في نظام التوزيع العام الغذائي و لعبت سلة السلع الأساسية دوراً رئيسياً في كبح زيادات الأسعار المحلية وفي تحقيق استقرار الأسعار حتى في بيئة ترتفع فيها أسعار الأغذية العالمية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف التجزئة (الأشكال 11-8). ويتعلق ذلك بمخصصات الميزانية لنظام التوزيع العام، وكذلك كمية السلع التي يتم ضخها في السوق من خلال نظام التوزيع العام (الجدول 10).

ومع ذلك، كان من المستحيل على نظام التوزيع العام أن ينفي تماماً انتقال ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية إلى أسعار المواد الغذائية المحلية نظراً لآلية تأثيراته غير المباشرة على أسعار المواد الغذائية من خلال توازن العرض والطلب. وعلى هذا النحو، ارتفعت أسعار المواد الغذائية العراقية بالتزامن مع الزيادات في أسعار المواد الغذائية العالمية خلال نفس الفترات، ولكن تم تقليص هذا العبور من خلال نظام التوزيع العام.

ورغم الاعتراف بالدور الإيجابي لنظام التوزيع العام في التخفيف من تضخم أسعار الغذاء في البلاد، إلا أن هناك حاجة إلى إصلاحات في نظام التوزيع العام لتحسين فعاليته وكفاءته في معالجة انعدام الأمن الغذائي والتغذية في البلاد. وبدعم من مجتمع الأمم المتحدة، أدركت الحكومة الحاجة إلى إصلاح نظام التوزيع العام، من خلال إدخال الحلول الرقمية وتجديد الاستهداف ليكون قائمًا على الاحتياجات ومستجيبًا للصدمات.

إدخال نهج الاستهداف المستجيب للصدمات على أساس الاحتياجات. من الصعب تنفيذ معيار الأهلية الحالي لنظام التوزيع العام على أساس الدخل (2 مليون دينار عراقي) بسبب الافتقار إلى الرقمنة في العديد من الوزارات الحكومية وقابلية التشغيل البيني لمختلف الأنظمة الحكومية. علاوة على ذلك، فإن معيار الأهلية النقدية الحالي لا يغطي مستوى الضعف أو انعدام الأمن الغذائي للأسرة، حيث أن هناك العديد من المؤشرات متعددة الأبعاد التي تحلل قدرة الأسرة على التكيف، وآليات التكيف، والقدرة على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المزايا المقدمة عالمياً لا تتسم بالكفاءة من حيث التكلفة بالنسبة لموارد الموازنة الحكومية. خلال جائحة كورونا، ومع انخفاض أسعار النفط، شهدت الحكومة تقلص الحيز المالي المتاح لها وتوقف توزيع نظام التوزيع العام على المواطنين - للفقراء والأثرياء على قدم المساواة والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ويرجع ذلك أيضًا إلى حقيقة أنه لم يكن من الممكن الاستهداف أو تحديد الأولويات مع حقول بيانات نظام التوزيع العام المحدودة (الاسم والجنس وتاريخ الميلاد). تدير وزارة التجارة العراقية نظام التوزيع العام من خلال قانون وزارة التجارة رقم (37) لسنة 2011. بالإضافة إلى القانون، أصدرت وزارة التجارة العديد من التعليمات واللوائح الخاصة بنظام التوزيع العام، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات واللوائح الخاصة بالمواد الغذائية واللوائح المتعلقة بنظام التوزيع العام. وكلاء الدقيق، ومبادئ توجيهية لتوزيع البطاقات التموينية. ومع ذلك، لم يتم بعد وضع إطار قانوني لنظام التوزيع العام الإلكتروني من قبل البرلمان العراقي، على الرغم من إعلانه في عام 2018.

فيما يلي التوصيات المقترحة لتحسين فعالية وكفاءة نظام التوزيع العام

التوصية 1:

مواصلة الجهود لتنفيذ التحول الرقمي الشامل لنظام التوزيع العام، بما في ذلك الإصلاح في مكون سلسلة التوريد. تعمل وزارة التجارة، بدعم من الشركاء الدوليين، على إصلاح نظام التوزيع العام للانتقال من النظام الورقي إلى النظام الرقمي الشامل. ويشمل ذلك رقمنة عمليات التسجيل والاسترداد وتغيير الطلبات. وينبغي الاستمرار في تعزيز الرقمنة الشاملة لتعزيز توفير التكاليف والحد من أوجه القصور في النظام. ويمكن تحقيق المزيد من المكاسب في الكفاءة والفعالية من خلال رقمنة عنصر سلسلة التوريد في نظام التوزيع العام.

التوصية 2:

ومن شأن إدخال نهج استهداف مستجيب للصدمات وحساس للغذاء في نظام التوزيع العام أن يحسن فعاليته وفعاليته من حيث التكلفة، مما يساعد على معالجة أوجه عدم المساواة، وبناء القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي. ومن خلال استبعاد الطبقة الأكثر ثراءً من السكان، الذين لا يستهلكون سلة الغذاء، ستتمكن الحكومة من توفير الموارد التي يمكن إعادة استثمارها في نظام التوزيع العام لضمان حصول الفئات الأكثر ضعفاً على سلة غذائية أفضل من حيث من حيث الجودة والكمية التي تساهم في أمنهم الغذائي والتغذوي.

التوصية 3:

حملة تواصل التغيير السلوكي والاجتماعي لمرافقة إصلاح نظام التوزيع العام. وينبغي أن تكمل حملة تواصل التغيير السلوكي والاجتماعي الشاملة جهود الإصلاح من حيث الرقمنة والاستهداف. هناك حاجة إلى حملة التوعية لتغيير التصور حول رقمنة العملية وعقلية السكان الذين ينظرون حاليًا إلى نظام التوزيع العام باعتباره استحقاقًا وليس مساعدة اجتماعية موجهة إلى أولئك المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي. ومن الأهمية بمكان أن تكون عملية الإصلاح مصحوبة بحملة تواصل التغيير السلوكي والاجتماعي لضمان قبول السكان لتنفيذ الاستهداف على نطاق واسع، وتجنب السخط الاجتماعي.

التوصية 4:

تحسين نوعية وكميات سلة الغذاء الخاصة بنظام التوزيع العام. ومن خلال وفورات التكاليف الناتجة عن تحسين الكفاءة، يمكن للحكومة أن تنظر في تحسين الجودة والمحتوى التغذوي لسلة الأغذية لضمان أنها لا تلبي احتياجاتهم من السعرات الحرارية فحسب، بل أيضًا احتياجاتهم الغذائية من أجل تحسين فعاليتها في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. يجب أن تستند هذه التحسينات إلى دراسة إضافية حول المحتوى الغذائي لسلة أغذية نظام التوزيع العام وتوصيات حول كيفية تحسين قيمتها الغذائية بتكاليف مماثلة مع الأخذ في الاعتبار الصعوبات في جانب العرض المتمثلة في تقديم سلع ذات قيمة غذائية عالية مثل الفواكه والخضروات. . علاوة على ذلك، ومن أجل سد الفجوة الحالية في البيانات فيما يتعلق بنقص المغذيات الدقيقة واحتياجات السكان، ينبغي إجراء تحليل للمغذيات الدقيقة مع إمكانية النظر في إغناء السلع الأساسية (مثل دقيق القمح).

التوصية 5:

دعم إصدار الحكومة العراقية لقانون خاص بنظام التوزيع العام. ونظراً لأهمية برنامج التوزيع العام في الأمن الغذائي في العراق، فإننا نوصي الحكومة العراقية وجميع أصحاب المصلحة باتخاذ خطوة إلى الأمام نحو إصدار قانون مستقل خاص بنظام التوزيع العام.

ملحق: مؤشرات أسعار المواد الغذائية الفردية الغذائية

يستعرض هذا الملحق أسعار 23 مادة غذائية أساسية في العراق، كما قام برنامج الأغذية العالمي بتجميعها، على مدى السنوات الثلاث الماضية، باستخدام نفس المنهجيات ويخضع لنفس القيود في تطبيق المقارنات، أي أن أسعار المواد الغذائية في العراق هي أسعار التجزئة مع عدد من التكاليف المضمنة.

الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية العراقية (2020 الى 2023): اللحوم، السمك والبيض

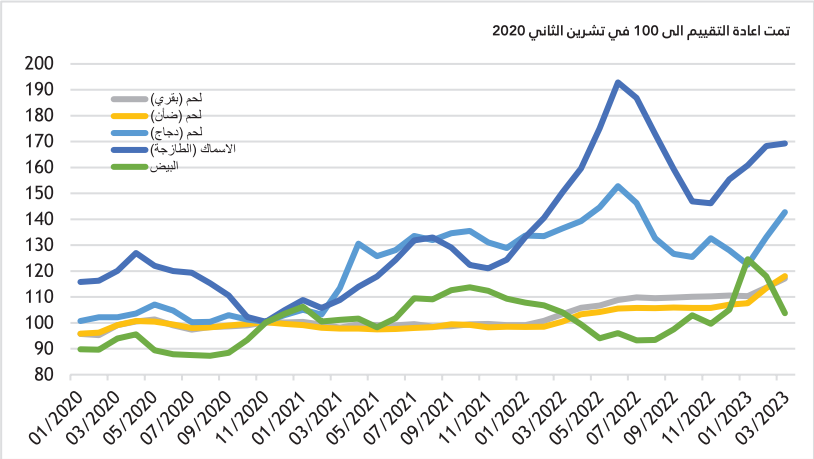

	الفترة	لحم (البقري)	لحم (الضأن)	لحم (دجاج)	الاسماك (الطازجة)	البيض
الموجة الاولى	كانون الثاني 2020 - آيار 2020	6.1%	5.0%	6.4%	5.5%	-0.4%
الموجة الثانية	آيار 2020 - تمّوز 2021	-1.9%	-2.5%	25.1%	8.1%	23.0%
الموجة الثالثة	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	-0.5%	0.4%	0.2%	1.0%	-1.6%
الموجة الرابعة	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	4.5%	2.2%	2.1%	13.1%	-3.6%
الموجة الخامسة	آذار 2022 - آذار 2023	13.8%	18.1%	4.7%	12.7%	-0.3%
انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020						
ما قبل انخفاض قيمة العملة	آيار 2020 - تِشرين الثاني 2020	-1.1%	-0.2%	-6.3%	-17.9%	12.3%
ما بعد انخفاض قيمة العملة	تِشرين الثاني 2020 - نيسان 2021	-0.9%	-2.6%	30.6%	13.6%	1.6%

الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية العراقية (2020 الى 2023): منتجات الألبان

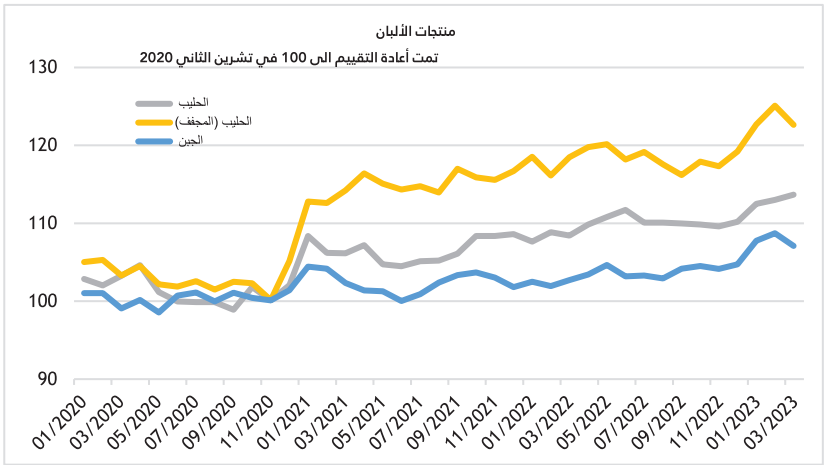

	الفترة	الحليب	الحليب (المجفف)	الجبن
الموجة الأولى	كانون الثاني 2020 - آيار 2020	-1.7%	-2.7%	-2.5%
الموجة الثانية	آيار 2020 - تمّوز 2021	4.0%	12.4%	2.5%
الموجة الثالثة	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	2.4%	3.3%	1.6%
الموجة الرابعة	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	0.7%	-0.1%	0.2%
الموجة الخامسة	آذار 2022 - آذار 2023	4.9%	3.5%	4.4%
انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020				
ما قبل انخفاض قيمة العملة	آيار 2020 - تِشرين الثاني 2020	-1.1%	-2.0%	1.6%
ما بعد انخفاض قيمة العملة	تِشرين الثاني 2020 - نيسان 2021	7.2%	16.4%	1.3%

الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية العراقية (2020 الى 2023): الحبوب

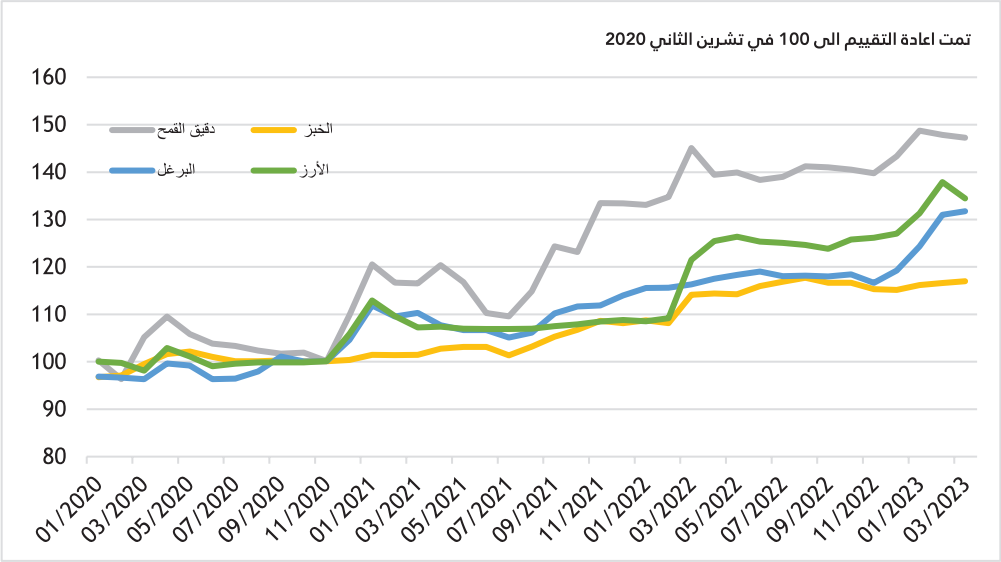

	الفترة	دقيق القمح	البرغل	الأرز	الخبز
الموجة الاولى	كانون الثاني 2020 - أيّار 2020	5.6%	2.4%	1.1%	5.7%
الموجة الثانية	أيّار 2020 - تمّوز 2021	3.5%	6.0%	5.8%	-0.8%
الموجة الثالثة	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	21.6%	10.1%	1.5%	7.4%
الموجة الرابعة	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	9.1%	0.6%	12.0%	5.0%
الموجة الخامسة	آذار 2022 - آذار 2023	1.5%	13.4%	10.7%	2.5%
انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020					
ما قبل انخفاض قيمة العملة	أيّار 2020 - تِشرين الثاني 2020	-5.4%	0.9%	-1.0%	-2.0%
ما بعد انخفاض قيمة العملة	تِشرين الثاني 2020 - نيسان 2021	20.3%	7.7%	7.3%	2.7%

الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية العراقية (2020 الى 2023): البقوليات

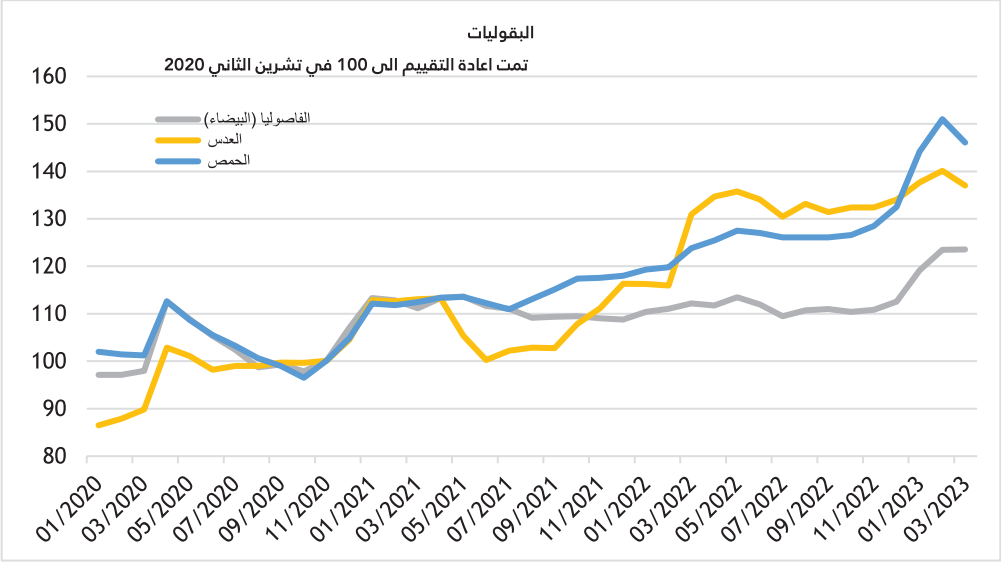

	الفترة	الفاصوليا (البيضاء)	العدس	الحمص
الموجة الاولى	كانون الثاني 2020 - أيّار 2020	12.2%	17.0%	6.6%
الموجة الثانية	أيّار 2020 - تمّوز 2021	2.0%	1.1%	2.1%
الموجة الثالثة	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	-0.6%	13.8%	7.6%
الموجة الرابعة	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	1.7%	12.7%	3.8%
الموجة الخامسة	آذار 2022 - آذار 2023	10.2%	4.7%	18.1%
انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020				
ما قبل انخفاض قيمة العملة	أيّار 2020 - تِشرين الثاني 2020	-8.1%	-1.0%	-7.9%
ما بعد انخفاض قيمة العملة	تِشرين الثاني 2020 - نيسان 2021	13.3%	13.2%	13.3%

الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية العراقية (2020 الى 2023): الخضار

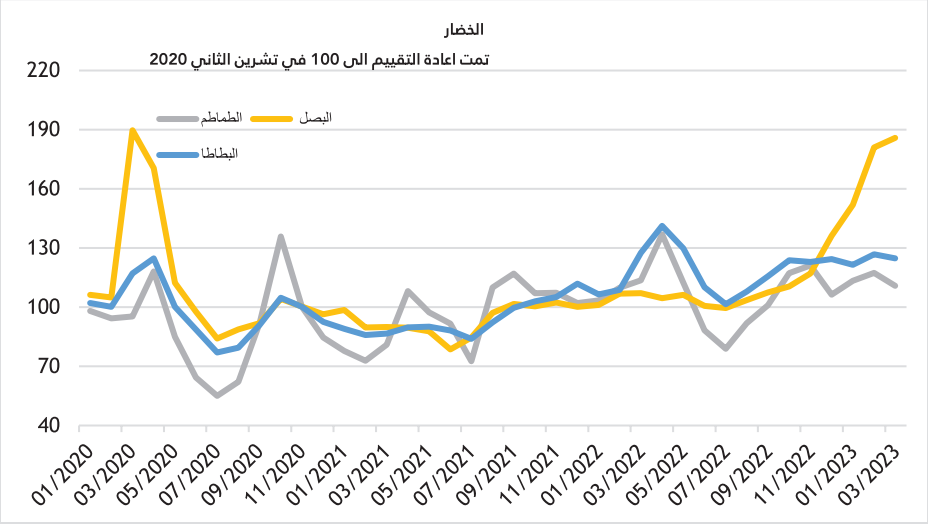

البصل	البطاطا	الطماطم	الفترة	
5.8%	-1.9%	-13.4%	كانون الثاني 2020 - أيّار 2020	الموجة الاولى
-24.9%	-16.5%	-14.8%	أيّار 2020 - تمّوز 2021	الموجة الثانية
19.8%	27.3%	43.0%	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	الموجة الثالثة
6.0%	20.0%	10.0%	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	الموجة الرابعة
74.1%	-2.1%	-2.6%	آذار 2022 - آذار 2023	الموجة الخامسة
				انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020
-10.8%	0.0%	17.8%	أيّار 2020 - تِشْرين الثاني 2020	ما قبل انخفاض قيمة العملة
-10.7%	-10.5%	8.3%	تِشْرين الثاني 2020 - تيْسان 2021	ما بعد انخفاض قيمة العملة

الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية العراقية (2020 الى 2023): السلع الأساسية

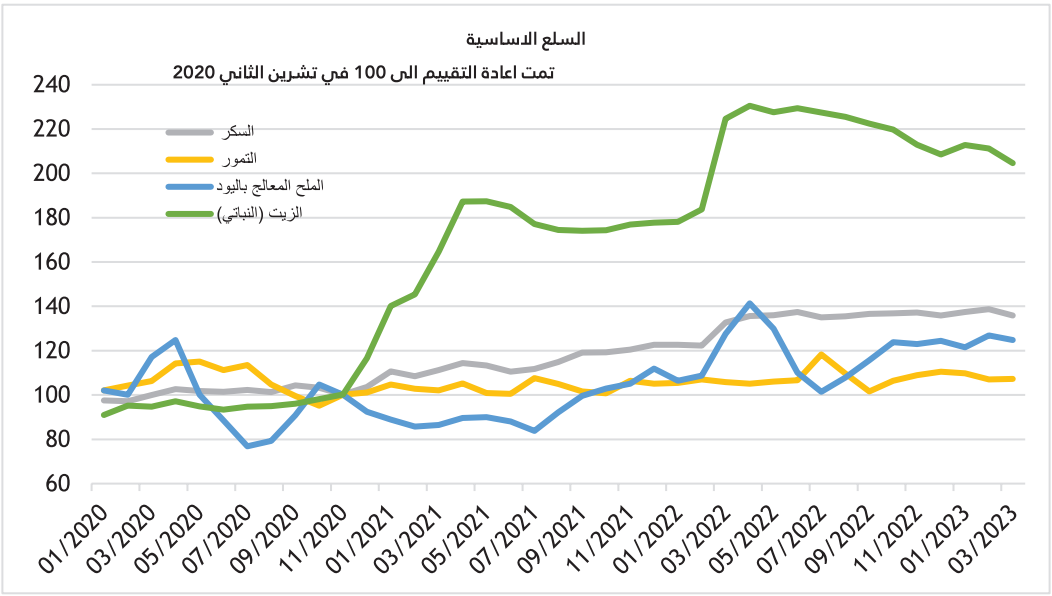

التمور	الشاي	الملح المدعم باليود	الزيت (النباتي)	السكر	الفترة	
13.0%	2.8%	-1.6%	4.2%	4.3%	كانون الثاني 2020 - أيّار 2020	الموجة الاولى
-6.6%	6.0%	5.7%	87.3%	9.9%	أيّار 2020 - تمّوز 2021	الموجة الثانية
-2.0%	3.0%	0.7%	0.5%	9.8%	تمّوز 2021 - كانون الثاني 2022	الموجة الثالثة
0.4%	0.2%	6.4%	26.2%	8.3%	كانون الثاني 2022 - آذار 2022	الموجة الرابعة
1.3%	4.2%	-1.9%	-8.9%	2.4%	آذار 2022 - آذار 2023	الموجة الخامسة
						انخفاض قيمة الدينار العراقي في كانون الأول 2020
-13.2%	1.3%	5.4%	5.7%	-1.6%	أيّار 2020 - تِشْرين الثاني 2020	ما قبل انخفاض قيمة العملة
5.2%	5.5%	-0.3%	87.4%	14.4%	تِشْرين الثاني 2020 - تيْسان 2021	ما بعد انخفاض قيمة العملة

WFP
برنامج الأغذية
العالمي